الماتريدية

في الميزان

ومناقشة كلمة شيخ الأزهر بمؤتمر سمرقند

الشيخ الدكتور

عبد العزيز بن ريس الريس

المدرس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الفهرس

مقدمة المؤلف ١

التعليق بأبي منصور الماتريدي ٢

- مع كون أبي منصور الماتريدي رأس الماتريدية، إلا أنه لا يُعرف في كثير من كتب التراجم ٢

- من مؤلفات أبي منصور الماتريدي ٣

- المراد بميزان الحق أحد أمرين ٣

مقــدمات ٥

المقدمة الأولى: الحياة واحدة فليست مجالًا للتجارب ٥

- بما أن الحياة واحدة فلابد من مراعاة ما يلي ٥

- ما أكثر من ضلَّ عن الحق بسبب اتباع الأكابر والمعظمين والتعصب لهم ٦

- مما أضل كثيرًا من الناس رده الحق لمخالفته ما اعتاده وألفه ٧

المقدمة الثانية: الحق واحد لا يتعدد، وأهل الحق فرقة واحدة ٨

المقدمة الثالثة: بيَّن لنا الله أن القرآن سهل، فيمتنع أن يكون ظاهره غير مراد ٩

- من طرق أهل الباطل في الصَّد عن السنة قولهم: أحاديث الآحاد ليست حجة ١١

المقدمة الرابعة: تعظيم أهل البدع لعلم الكلام، وموقف السلف منه ١٣

المقدمة الخامسة: مخالفة علماء المذاهب الأربعة الأوائل للأشاعرة والماتريدية .. ١٦

المقدمة السادسة: المذاهب الأربعة مذاهب فقهية، فلا يصح نسبتها للأشاعرة أو الماتريدية ١٩

- لا خلاف بين أئمة السنة الأوائل في الاعتقاد، وإنما الخلاف في المسائل الفقهية ١٩

- انتساب الرجل إلى مذهب فقهي تعلمه كانتسابه إلى قبيلته وبلده، والمذموم التعصب لها ٢٠

المقدمة السابعة: لا يستطيع أهل الباطل مقارعة الحجة بالحجة ٢١

- مخالفة الأشاعرة لمتقدميهم ٢٣

المقدمة الثامنة: تكاثر الأدلة الشرعية على اتباع طريقة السلف وأنهم أهل الحق ٢٣

- من عجائب متأخري الأشاعرة والماتريدية نسبتهم الجهل للسلف! ٢٤

بداءة الرد على الماتريدية ٢٤

الأمر الأول: الكلام في الماتريدية كالكلام في الأشاعرة ٢٤

- مدح زاهد الكوثري الماتريدية بما هو ذمٌ لهم ٢٥

- بيان شيء من ضلالات الكوثري ٢٥

- كتاب التوحيد للماتريدي كتاب كلام ولم يذكر فيه حتى توحيد الألوهية ٢٦

الأمر الثاني: بيان شيء من اعتقاد الماتريدية موثقًا ٢٦

- يسلك الماتريدية مسلك التأويل أو التفويض ٢٦

- عدم قبول الماتريدية لخبر الآحاد في العقائد ٢٧

- اعتماد الماتريدية في الإثبات على دليل الأعراض وحدوث الأجسام، وبيان بطلانه ٢٨

- إنكار الماتريدية للكلام اللفظي ٢٩

الأمر الثالث: خطأ التأويل والتناقض فيه ٣١

- كيف يريد الله من عباده خلاف الظاهر ولا يهدي إليه عباده؟ ٣٢

- تناقض الماتريدية والأشاعرة فالدافع لتأويلهم موجود فيما أثبتوه ٣٣

- **قاعدتان مهمتان في الأسماء والصفات** ٣٣

الأمر الرابع: خطأ التفويض ٣٤

- الأشاعرة والماتريدية ينسبون التفويض للسلف! ٣٥

الأمر الخامس: الغلو في دليل العقل عند الماتريدية وتقديمهم للعقل على النقل ... ٣٧

الأمر السادس: إلصاق الماتريدية عقيدتهم بالمذهب الحنفي، ولا يمكنهم قط إثبات موافقة أبي حنيفة لاعتقاد الماتريدية ٣٩

الأمر السابع: رسالة إلى عوام الماتريدية ٤١

الأمر الثامن: مناقشة كلمة شيخ الأزهر بمؤتمر الماتريدي بسمرقند ٤٤

- أبو منصور الماتريدي أشبه بالمجهول، لذلك أغلب كلمة شيخ الأزهر لم تكن فيه ٤٤

- قول شيخ الأزهر: ((أهل الحق هم الأشاعرة والماتريدية ...)) ٤٥

- عاب شيخ الأزهر على غلاة التكفير أمرًا وقع فيه هو نفسه ٤٦

- أهل السنة السلفيون هم أشد الناس محاربة للغلو في التكفير ٤٧

- قول شيخ الأزهر: ((كُتب الخلود لمذهب الأشاعرة والماتريدية)) وكذبه في أن الأشاعرة والماتريدية يجمعون بين العقل والنقل ٤٨

- كذب شيخ الأزهر في زعمه أن الأشاعرة والماتريدية لم يأتوا بشيء جديد .. ٤٨

- قول شيخ الأزهر: (لا يمكن أن يقف حمام الدماء إلا بمذهب الماتريدي والأشعري) ٥٠

- قول شيخ الأزهر: ((لا يوجد مذهب لا يُكفر بالكبائر إلا الماتريدية والأشاعرة)) ٥١
- مبالغة شيخ الأزهر في حديث: ((من صلى صلاتنا ...)) ٥٢
- زعم شيخ الأزهر أن لأبي منصور الماتريدي مذهبًا فقهيًا ٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد:

فقد طالعت تفريغًا لكلمة بعنوان: (الماتريدية في الميزان) قام بإعدادها بعض الإخوة ووضعوا لها فهرسًا، أسأل الله العظيم أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لخلقه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الريس

المشرف على موقع الإسلام العتيق

@dr_alraies

١٦ / ٨ / ١٤٤١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل البدء أنبه إلى أن سبب اختيار هذا الدرس في هذه الأيام أن هناك محاولات كثيرة لرفع شأن الماتريدية وإشاعة مذهبهم، وعُقدت ندوات ومؤتمرات في ذلك، فلأجل هذا أردت نصحًا لله ولدينه ولعامة المسلمين أن أتحدث حول هذا الموضوع، فأسأل الله الذي لا إله إلا هو أن يُعينني على ما يرضيه وأن يوفق القارئين لما يرضيه سبحانه وتعالى.

التعريف بأبي منصور الماتريدي:

أبو منصور الماتريدي هو: محمد بن محمد بن محمود بن محمد الماتريدي السمرقندي، فهو من بلاد سمرقند[١]، وكانت تسمى بهذا الاسم قديمًا، وهو مع كونه رأسًا للماتريدية إلا أن أكثر كتب التراجم والطبقات لم تذكره لا من قريب ولا من بعيد، حتى ذكر بعضهم كالشيخ شمس الدين الأفغاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من العلماء المحققين الذين اشتهروا بدقة التحقيق وبسعة الاطلاع، ذكر في كتابه (الماتريدية) الذي يقع في مجلدات ثلاثة، أن ترجمة أبي منصور الماتريدي لم تُذكر في كثير من الكتب، فهو أشبه ما يكون بمجهول الحال، وما ذكر فيها وهو قليل لم تذكر سنة ولادته، أما سنة وفاته فهي(٣٣٣)هـ ولم تذكر رحلاته العلمية ولم تذكر من مشايخه إلا شيخين، ولا من تلاميذه إلا أربعة تلاميذ، وهذا كله يدل على أن ترجمته شحيحة للغاية.

---

١ مدينة سمرقند إحدى مدن دولة أوزبكستان التي تقع في وسط آسيا، في هذه الدولة توجد مدن تأريخية مثل بخارى وترمذ.

ومن مؤلفات أبي منصور الماتريدي:

١. كتاب التوحيد، وهذا الاسم إذا سمعته فرحت به، لكن للأسف إذا قرأته تجد أن هذا الكتاب قد بُني على علم الكلام والفلسفة وهو مطبوع متداول.

٢. (تأويلات أهل السنة) وهذا الكتاب قد جُعل تفسيرًا، فهو جامع بين هذا العنوان وبين كونه تفسيرًا، وحقيقة هذا الكتاب أنه مبني على علم الكلام والفلسفة في إثبات التأويلات المخالفة لمنهج السلف.

وله كتب أخرى أكثرها في الرد على المعتزلة.

فهذا ملخص يتعلق بأبي منصور الماتريدي الذي هو رأس الاعتقاد الماتريدي والذي ينسب إليه.

وقولي في العنوان: (**الماتريدية في الميزان**) ليس المراد بالميزان ميزاني أنا، فلا يصح أن يكون ميزانًا بل لا يصح أن يكون ميزان أحد ميزانًا، وإنما الميزان أحد أمرين:

الأول: الكتاب والسنة بفهم سلف هذه الأمة، فإن الله أمرنا عند التحاكم والنزاع أن نرجع إلى كتاب الله وسنة النبي ﷺ قال سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩] وقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ﴾ [الشورى: ١٠] وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمْ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ

وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِينـاً﴾ [الأحزاب: ٣٦] وقال: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجـاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمـاً﴾ [النساء: ٦٥].

إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي أوجبت الرجوع إلى كتاب الله وسنة النبي ﷺ فإن الحكم في الرجوع إلى هذه الأدلة، إلا أنه ينبغي أن يُعلم أن هذه الأدلة لا يمكن أن تُضبط إلا بما أمر الله به، وأمر به رسوله ﷺ وهي أن تُفهم بفهم سلف هذه الأمة، فإنه قد يتنازع اثنان في الاستدلال بدليل من كتاب أو سنة، لكن الحَكَم الذي يقضي عليهما ويضبط الفهم لكتاب الله وسنة النبي ﷺ هو أن يُفهم الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، كما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقْ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ١١٥] وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوا﴾ [البقرة: ١٣٨] مفهوم المخالفة: إن لم يؤمنوا كما آمنتم فقد ضلوا. إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة الدالة على وجوب فهم سلف هذه الأمة.

والميزان الثاني: أن يُنظر إلى أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فما أجمع عليه العلماء فيجب على كل أحد علم بهذا الإجماع أن يرجع إليه ولا يجوز له أن يُخالفه، بخلاف المسائل التي يسوغ الخلاف فيها، ككثير من المسائل الفقهية، والبحث ليس فيها، وإنما البحث في مسائل عقدية، والمسائل العقدية كلها مجمع عليها إلا نزرًا قليلًا لا يكاد أن يُذكر، فمن ذلك البحث في المسائل المجمع عليها، فالمسائل المجمع عليها لا يجوز لأحد أن يُخالفها.

ولو دقق مُدقق لعلم أن الثاني يرجع إلى الأول، لكن ذكرته حتى لا يقول قائل: إن هذه المسائل خلافية وقد أفهم ما لا تفهم، وقد يفهم فلان ما لا تفهم.

فيقال: الذي سأتكلم عليها مسائل أجمع عليها أهل العلم، وليس هذا فحسب، بل وتواردوا على ذكر الإجماع عليها من قرون.

وبعد هذا أُقدم بمقدمات:

المقدمة الأولى: الحياة واحدة، وهذه الحياة الواحدة تنقضي بالموت، وليست هناك حياتان ولا ثلاث، فليست الحياة مجالًا للتجارب، ولا للتساهل، فإنه لا يُدرى متى تنقضي فضلًا عن أن يُرجى إعادتها، وقد خُلقنا في هذه الحياة للابتلاء والامتحان كما قال سبحانه: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [الملك: ٢] وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الكهف: ٧]، وأخرج الإمام مسلم من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «إن الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون، فاتقوا الدنيا واتقوا النساء».

تأمل قوله ﷺ: «فينظر كيف تعملون» إذن الحياة حياة ابتلاء وامتحان وهي واحدة، ويقول سبحانه في بيان انتهاء كل أحد، والتي تسمى بالقيامة الصغرى كما ذكر هذا القرطبي في كتابه (التذكرة)، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنْ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

فالموت يهجم بغتة، والقبر صندوق العمل، لذلك إذا كانت الحياة واحدة فينبغي لنا أن نُراعى ما يلي:

الأول: أن نكون جادين في طلب الحق، وألا نكون متساهلين في ذلك، أو هزيلين، فإن الهزل مذموم لاسيما في أمثال هذه الأمور، فإن بني إسرائيل لما اعترضوا على موسى وذكروا له ما ذكروا قال تعالى: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ أَكُونَ مِنْ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] فإذا كانت الحياة بهذا المقام وهي حياة واحدة ولا يُدرى ما نهايتها، فإذن ينبغي أن نكون جادين مجتهدين وأن نأخذ مسائل الدين بالجد والاجتهاد، فإن مما يُشتكى منه أن المسلمين من حيث الجملة صنفان:

١. صنف عنده ضعف في دينه، مع كونه من أجد الناس وأكثرهم اجتهادًا في أمور دنياه
٢. وصنف عنده اجتهاد في دينه وهو جاد لكنه لم يسلك الطرق التي توصل به إلى الحق والهدى والتي تكون سببًا لنجاته، فلذا ينبغي أن نكون جادين.

الثاني: ينبغي أن نجعل هدفنا ودليل صدقنا وصحة طريقتنا أن نتبع الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، لا أن نتبع ما عليه الأكابر من المشايخ وغيرهم، فما أكثر الخلق الذين ضلوا عن طريق الحق باتباعهم لما عليه المشايخ والمعظمون، ومثل هذا ليس عذرًا لمن علم الحق.

إن من علم الحق أو شك فيما هو عليه ثم بعد ذلك أعرض عن الحق أو لم يلتفت للشك وأصر في اتباعه للباطل، فإن مشايخه وأكابره لن ينفعوه يوم القيامة، قال سبحانه عن أهل النار: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٦٧]. إذن ينبغي ألا نغتر بالأكابر ولا بالمشايخ وإنما نجعل العبرة الدليل من الكتاب والسنة، ولا أعني بهذا أن كل أحد يُخالف مشايخه وأكابره لمجرد

المخالفة، كلا، وإنما أعني أن من ظهر له الحق أو شك فيما يسير عليه من طريقة، لأن الدليل على خلافه أو غير ذلك فيجب عليه أن يبحث عن الحق، فإذا عرف الحق فيجب عليه أن يتبعه.

الثالث: لا يجوز بحال أن يُترك الحق اتباعًا للآباء والأجداد، فما أكثر الذين يُفتنون بمثل هذا، يقول: كيف أترك طريقًا قد سار عليه آبائي وأجدادي؟ كيف أسلك مسلكًا نتيجته أن أقول: إن آبائي وأجدادي كانوا على خلاف الحق؟ يقال: هذا ليس عذرًا يوم القيامة، أتدرون أن سبب ضلال كفار قريش وسبب إصرارهم على الباطل يرجع إلى أمور من أهمها تعظيمهم لآبائهم وأجدادهم، أخرج البخاري ومسلم من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة وفاة أبي طالب، وقد حضر عنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية، فأتاه النبي ﷺ فقال: «يا عم، قل لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله» فالتفت إليه أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية فقالا له: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فأعاد عليه النبي ﷺ فأعادا عليه، فكان آخر ما قال: هو على ملة عبد المطلب -والعياذ بالله- مات كافرًا تعظيمًا لآبائه وأجداده، لذا فليتق الله كل واحد منا، ولا يجعل اتباعه لآبائه وأجداده سببًا لصده عن الحق.

الرابع: أن من أضر ما يضر كثيرين ويكون سببًا لضلالهم وزيغهم أنهم يتبعون ما ألفوه واعتادوه، وقد ذكر هذا ابن القيم في كتابه (مفتاح دار السعادة) فإن هذا ضار للغاية، فكم أُفسدت فطرة بمثل هذا، ومما يدل على ذلك ما أخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ما من مولود إلا ويولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو يُنصرانه أو يمجسانه» لذا ما ألفه الإنسان أو اعتاده يكون

سببًا لضلاله في كثير من الأمور، لأنه إذا اعتاد شيئًا ألفه وتعلق به ولم يحب أن يُخالفه، وهذا من الخطأ المبين ومن أسباب الضلالة والزيغ -عافاني الله وإياكم-.

لذا يجب علينا أن نجعل الكتاب والسنة رائدنا، وفهم السلف ضابطًا لفهم الكتاب والسنة وألا نتنازع ونتحاكم إلا لكتاب الله وسنة النبي ﷺ وألا نتعصب لأحد إلا لله ولرسوله ﷺ مهما كان هذا الرجل معظمًا.

وأخرج إسحاق بن راهويه بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه قال: من ههنا تؤتون نجيئكم برسول الله وتجيئون بأبي بكر وعمر. وصححه الحافظ ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) وابن القيم في (أعلام الموقعين) عن ابن عباس قوله: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول قال رسول الله ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر؟

فإذا كان هذا في أبي بكر وعمر، فكيف بغيرهما؟ فكل من عدا أبا بكر وعمر من أمة محمد ﷺ فإنه دونهما، ولو كان من المشايخ المعظمين، فيقال لهم: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول قال رسول الله ﷺ وتقولون قال هذا المعظم؟ وهذا ما لا يجوز بحال.

المقدمة الثانية: ينبغي أن يُعلم أن الحق في أمثال هذه المسائل، بل في الدين كله واحد، لا يقبل التعدد، قال سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ﴾ [يونس: ٣٢] وأخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر واحد» فإذن من لم يكن على الحق فإنه يكون على الباطل.

فالحق واحد لا يقبل التعدد بحال، وهكذا كل طائفة قائمة بالحق فإنه لا يقوم بالحق إلا طائفة وفرقة وجماعة واحدة، أخرج البخاري ومسلم من حديث المغيرة بن شعبة ومعاوية بن أبي سفيان وأخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وثوبان وسعد بن أبي وقاص وغيرهم أن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك». فإذن أهل الحق فرقة واحدة، وثبت عند أحمد وأبي داود من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة» تأملوا هذه الفرق الثلاث والسبعين ليس كلهم كفارًا بالإجماع، حكى الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (منهاج السنة).

إذن ليسوا كفارًا بل هم مسلمون، ومع ذلك كلهم تفرقوا وبعدوا عن الحق إلا فرقةً واحدة، أسأل الله الذي لا إله إلا هو أن يجعلني وإياكم من هذه الفرقة الناجية والمنصورة، إنه أرحم الراحمين.

وهذه الفرقة الناجية والمنصورة لابد أنها قد بُينت وجليت، وهذا ما سيتضح في المقدمة الثالثة.

المقدمة الثالثة: أن الله جعل على الحق أمارات وبيِّنات ظاهرة وجلية، كل من ابتغاه – ووفقه الله– فإنه لابد أن يصل إليه، ومن لا فلا، فإن الله أنزل كتابه وبعث رسوله ﷺ لإقامة الحجة وبيان المحجة، قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فنبينا مُبيِّن لدين الله، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا

الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [الرحمن: ٢٢] وقال: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا﴾ [مريم: ٩٧] فهو ميسر بيِّن في دلالته وفي حفظه، فالقرآن ميسر وبيِّن لكل من أراده، لذا قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] ولا يمكن أن يكون هداية إلا وأن يكون بيِّنًا، وقال: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٣].

فإذن إذا كان القرآن بهذه الصورة، وما يفسره من سنة النبي ﷺ وفهم السلف على ما تقدم تقريره، فإذن الحق قد وُضح وجُلي، فمن أراده ووفقه الله فإنه لابد أن يصل إليه.

فإذا تبيَّن أن القرآن بيِّن وواضح لمن طلبه، فتأكد أنه لا يمكن لربنا الكريم الرحمن الرحيم أن يذكر لنا شيئًا في القرآن لا يُراد، فكل ما ذُكر في القرآن فهو مراد، ومن العجيب أن تخرج طوائف وتنتسب للإسلام وتنتسب إلى الغيرة على التوحيد والسنة وتقول: لا تأخذ بظواهر القرآن، بل قال بعضهم: من أخذ بظواهر القرآن فقد وقع في الكفر! والعياذ بالله.

بالله عليكم، كيف نجمع بين هذا القول وبين الأدلة الكثيرة التي أمرنا ربنا سبحانه وتعالى أن نرجع عند التنازع إلى القرآن؟ فإن حقيقة قول هؤلاء أنهم يصدون الناس عن كتاب الله وسنة النبي ﷺ والله لو كان ظاهر القرآن كفرًا لكان ربنا قد أضر بأمته ولم ينصحهم، وهو سبحانه قد نصحهم وبيَّن لهم البيان الكافي الشافي، وإنما ذكر هذا أهل البدع الذين هم على العقائد الباطلة لخشيتهم أن يرجع الناس إلى الكتاب والسنة فيحتجوا عليهم بما في كتاب الله وسنة النبي ﷺ أو أن يعلموا بأن الكتاب والسنة جلية وظاهرة في بيان ضلال عقائدهم، فهم خشوا من

هذا، فأرادوا أن يصدوا الناس بكل طريقة ممكنة من أن يرجعوا إلى كتاب الله وسنة النبي ﷺ.

ثم لتعلم أن الله قد أمرنا في كل ركعة في صلاتنا سواء كانت فريضة أو نافلة أن نقول فيها: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] لحاجتنا إلى الهداية إلى الصراط المستقيم أشد من حاجتنا إلى الهواء الذي نتنفسه، وإلى الماء الذي نشربه وإلى الطعام الذي نأكله، فإننا لو تركنا الطعام والشراب والهواء، فغاية ما في الأمر أننا نترك الدنيا، لكن لو تركنا الهداية فإن الأمر عظيم للغاية، لأن نتيجة ذلك أن نكون من أهل النار فنصلى نارًا تلظى لا يصلاها إلا الأشقى.

ومن العجائب التي أحدثها أهل الباطل لصد الناس عن الحق أنهم يقولون: لا ترجعوا إلى سنة رسول الله ﷺ ثم استحوا أن يقولوا ذلك بهذه الطريقة فقالوا: لا ترجعوا إلى أخبار الآحاد.

ونتيجة القول بعدم الرجوع إلى خبر الآحاد في باب العقائد: عدم الرجوع إلى سنة النبي ﷺ لأنه لا يوجد شيء من سنة النبي ﷺ متواتر بالمعنى الذي يُقرُّ به هؤلاء المتكلمون، وقد ذكر ابن حبان وهو من أئمة الحديث المعروفين في مقدمة صحيحه: أن الأخبار كلها آحاد. وهذا مستفاد من كلام ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ وذكر هذا ابن النجار الأصولي مع أنه أصولي، إلا أنه ذكر هذا في شرح (الكوكب)، وذكر هذا الحازمي في كتابه (شروط الأئمة الخمسة).

فإذن الأخبار كلها آحاد، والقول بعدم الاحتجاج بخبر الآحاد في العقائد مؤداه إلى عدم الاحتجاج بالسنة، فأسقطوا السنة التي هي حجة في نفسها، ثم هي

بيان للقرآن، فإذا قلت لنحتج بالقرآن، قالوا: لا تحتج بظواهر القرآن فإن ظواهر القرآن كفر، أو قالوا: ظواهر القرآن ليست صريحة. فجردوا أمة محمد ﷺ عن هذين الوحيين العظيمين، الكتاب والسنة.

حتى لما سُئل أحدهم، قيل: لماذا تقرأ صحيح البخاري؟ قال: أقرأه للبركة وللتعبد، وللأجر، ولا أقرأه للاحتجاج. إلى هذه الدرجة صُدت أمة محمد ﷺ عن الوحي العظيم الكتاب والسنة؟

فلذا ينبغي لأمة محمد ﷺ أن يكونوا أفطن لئلا يُقطع الطريق عليهم بأن يُصدوا عن كتاب الله وسنة النبي ﷺ بأمثال هذه الأمور.

وأدعوكم يا أمة محمد أن تتفكروا في طائفتين:

الأولى: طائفة تقول لا ترجعوا إلى الكتاب والسنة، فإما أن ترد السنة من جهة الصحة، فإذا صحت قالوا هي خبر آحاد لا يُحتج بها في العقائد، فإذا قدر لم يكن خبر آحاد على تقديرهم، قالوا: دلالتها ليست قطعية فلا يُعمل بها، فالنتيجة: أن تُترك السنة، ومثل ذلك يقولون في دلالة القرآن، بل بالغوا وقالوا: ظواهر القرآن كفر.

الثانية: طائفة أخرى تقول: يا قوم، انهلوا من كتاب الله وسنة النبي ﷺ وارجعوا إليها واقرأوها وتفهَّموها وتعبدوا الله بها، واجعلوا دلالتها منارًا لكم ومعالم على الطريق تسيرون بها وتعرفون الحق من الباطل.

بالله عليكم، أي الطريقين أهدى؟ وأي الجماعتين أصوب؟ لا شك الثانية، فأهل السنة المتبعون للسلف الصالح يقولون: ارجعوا إلى كتاب الله وسنة النبي

ﷺ على فهم السلف الصالح، أما المتكلمون من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة وغيرهم يقولون: لا ترجعوا إلى الكتاب والسنة، للأعذار التي تقدم ذكرها.

فأدعوكم بإيمانكم وتقواكم وبما آتاكم الله من عقول، أي الفريقين أهدى؟ وأي الفريقين على الطريق الأقوم؟ لا شك هي الطائفة والفريق الأول دون الثاني.

المقدمة الرابعة: قد كثر عند الطوائف المبتدعة تعظيم علم الكلام، ورفع شأن علم الكلام، حتى جعلوا هذا العلم هو المفزع عند الاختلاف، والمرجع عند التنازع، وأنه لا يمكن أن يُفهم الكتاب والسنة إلا به، حتى سمعت أحد الحركيين الأشاعرة والذين فسدوا في عقائدهم وفي حركتهم ودعوتهم وهو محمد حسن ولد الددو، يقول: لا يمكن أن يكون الرجل عالمًا حتى يكون عالمًا بعلم الكلام. فلما حاجَّه أحدهم قال: وكان الإمام مالكٌ والشافعي وأحمد علماء في علم الكلام.

وتالله وبالله ووالله كذب عليهم، وسيُسأل عنها، فإنه قد غشَّ أمة محمد ﷺ بهذا ونسب إلى الأئمة خلاف ما هم عليه، ولتعلم خطأ علم الكلام وأن العلماء كانوا على خلاف ذلك وكانوا يذمون علم الكلام وأنه أمر محدث، أذكر لك بعض كلماتهم في ذلك، قد ذكر قوام السنة في كتابه (الحجة في بيان المحجة) آثارًا عن أئمة السنة في ذم علم الكلام، أذكر بعضها:

روى بإسناده عن مالك بن أنس أنه قال: " إِيَّاكُمْ وَالْبِدَعَ فَقِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ وَمَا الْبِدَعُ؟ قَالَ: أَهْلُ الْبِدَعِ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ وَكَلامِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلا يَسْكُتُونَ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ". هذه هي صفة أهل الكلام كما سيأتي بيانه.

وروى بإسناده عن الإمام الشافعي أنه قال: "لَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَهْلِ الْكَلامِ عَلَى شَيْءٍ وَاللهِ مَا تَوَهَّمْتُهُ قَطُّ، وَلأَنْ يُبْتَلَى الْمَرْءُ بِمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ خَلا الشِّرْكَ بِاللهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُبْتَلَى بِالْكَلامِ".

قارن بين هذا وبين كذبة محمد حسن ولد الددو عن الإمام الشافعي.

وروى بإسناده عن نوح الجامع قال: "قُلْتُ لأَبِي حَنِيفَةَ -رَحِمَهُ اللهُ- مَا تَقُولُ فِيمَا أَحْدَثَ النَّاسُ مِنَ الْكَلامِ وَالأَعْرَاضِ وَالأَجْسَامِ -أي دليل الأعراض وحدوث الأجسام- فَقَالَ: مَقَالاتُ الْفَلاسِفَةِ، عَلَيْكَ بِالآيَةِ وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَإِيَّاكَ وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ فَإِنَّهَا بِدْعَةٌ".

هذا الأثر عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو رسالة لكل من يعتنق الاعتقاد الماتريدي تحججًا بأنه حنفي وأنه متبع لأبي حنيفة.

وروى بإسناده عن أبي يوسف -وهو صاحب أبي حنيفة- قال: "لَا تَطْلُبن ثَلَاثًا بثلاثٍ: لَا تطلب الدّين بالخصومات فَإِنَّهُ لم يمعن فِيهِ أحدٌ إِلَّا قيل زنديقٌ ...".

وروى بإسناده عن ابن مهدي أنه قال: "وبلغنا عَن أبي يُوسُف أَنه قَالَ: الْمعرفَة بالْكَلَام هُوَ الْجَهْل".

لا إله إلا الله! هذا الذي عظموه ورفعوه، هذا العلم يصرح أبو يوسف أنه عين الجهل.

وقال: وَرُوِيَ من غير هَذَا الطَّرِيقِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ: " مَنْ طَلَبَ الدِّينَ بِالْكَلامِ تَزَنْدَقَ".

هذا ما تيسر نقله من كلام قوام السنة في كتابه (الحجة في بيان المحجة).

أما أبو عمر بن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد ذكر آثارًا وكلامًا عظيمًا في ذم الكلام في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) ومما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما تقدم نقله من كلام الإمام

مالك، قال: كان مالك بن أنس يقول: الكلام في الدين أكرهه، وكان أهل بلدنا يكرهونه -أي ليس الإمام مالك فحسب بل أهل المدينة- وينهون عنه نحو الكلام في رأي جهم والقدر، وكل ما أشبه ذلك، ولا أحب الكلام إلا ما تحته عمل، فأما الكلام في الدين وفي الله عز وجل فالسكوت أحب إلي، لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل.

قال ابن عبد البر: قد بيَّن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الكلام فيما تحته عمل هو المباح عنده وعند أهل بلده، يعني العلماء منهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأخبر أن الكلام في الدين نحو القول في صفات الله وأسمائه وضرب مثلًا فقال: نحو رأي جهم والقدر، ويقول ابن عبد البر: والذي قاله مالك عليه جماعة الفقهاء والعلماء قديمًا وحديثًا من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف في ذلك أهل البدع المعتزلة وسائر الفرق، أما الجماعة على ما قال مالك، إلا أن يضطر أحد إلى الكلام فلا يسعه السكوت إذا طمع برد الباطل وصرف صاحبه عن مذهبه أو خشي ضلال عامة أو نحو هذا ...إلى آخر كلامه.

فإذن صرح ابن عبد البر أن العلماء مجمعون على ذم علم الكلام، وهذا الذي يقوله الددو ويقوله الأشاعرة والماتريدية وقبلهم المعتزلة: إنه لا علم إلا علم الكلام، ومن لم يعرف علم الكلام لم يسلم، ولم يستطع أن يهتدي إلى الحق، إلى غير ذلك.

وروى ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) عن الإمام الشافعي أنه قال: لو علم الناس ما في الكلام في الأهواء، لفروا منه كما يُفر من الأسد.

وروى بإسناده عن الإمام أحمد أنه قال: لا يُفلح صاحب كلام أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل ... إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وروى عن الإمام الشافعي أنه قال -وهذا الأثر متواتر عنه- قال: حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال وأن يُطاف بهم بين العشائر والقبائل ويُقال: هذا جزاء من أقبل على الكلام وترك الكتاب والسنة.

هذا حكم الإمام الشافعي في أهل الكلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بل وسيأتي نقله عن ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهم لما أرادوا أن يُمثلوا على أهل الكلام مثلوا بالأشاعرة، وسيأتي الكلام على هذا -إن شاء الله تعالى-.

إذن العلماء والسلف يذمون علم الكلام؛ لأنه علم محدث ولا يهدي إلى الطريق المستقيم، بل يضل الناس عن هذا الطريق المستقيم، ثم العجب الذي لا يكاد ينقضي، أن ترى الذين يصدون الناس عن الكتاب والسنة ويقولون إن ظواهر الكتاب والسنة كفر، يصدون الناس عن ذلك بمثل هذه الطرق، وفي المقابل يدعونه بشدة إلى اتباع علم الكلام، على أن الكتاب والسنة أوضح وهو كلام الله سبحانه وقد جعله هداية، فهل يُعقل أن يكون كلام الله الذي جعله هداية غير واضح وكلام البشر الذي يزعمون أنه هداية يكون واضحًا؟ كلا والله، لولا أن الأهواء تلاعبت بهم، بل رأيت كثيرًا من أهل البدع كالماتريدية والأشاعرة يُغررون بالعامة بعلم الكلام، ومن أسباب ذلك أن علم الكلام صعب ومعقد، فإذا عرضوه على العامة ما استطاع العامة أن يفهموه، فقالوا: بما أنكم لا تفهمون هذا الكلام فإذن سلموا لنا، فيريدون أن يُصبح العامي أبله لا عقل له كالأعمى يُقاد، ويريدون أن يُعطلوا ما آتاه الله من عقل وبصيرة وفطرة، لذا تراهم يُعظمون مثل هذا.

المقدمة الخامسة: أن العلماء الأولين قد خالفوا الأشاعرة وبيَّنوا ضلال الأشاعرة، والعلماء الذين خالفوهم ليسوا متأخرين، وليسوا من علماء مذهب دون

مذهب، بل على هذا علماء المذاهب الأربعة الأوائل، فقد تقدم النقل عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ أنهم ذموا علم الكلام، ومقتضى هذا أن يذموا الاعتقاد الأشعري والماتريدي، لأنها عقائد مبنية على علم الكلام، إذن من أراد أن ينسب هذه العقائد إلى أئمة المذاهب الأربعة ومن كان في طبقتهم فهو مخطئ قطعًا، إذن أول من بدَّع وضلل هذه الفرق هم أئمة المذاهب الأربعة كما تقدم بيانه.

وسأذكر عن علماء المذاهب الأربعة ما يدل على مخالفة كبار علمائهم لعلم الكلام والاعتقاد الأشعري والماتريدي.

أما المذهب الحنفي فقد تقدم النقل عن أبي حنيفة، وهو مخالف لعلم الكلام، ثم إن أبا جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في العقيدة المعروفة بالعقيدة الطحاوية قد حكى هذه العقيدة ونقلها عن ثلاثة: عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، وما يُقرر في هذه العقيدة لا يتفق مع كلام الأشاعرة المتأخرين ولا الماتريدية، فإذن أئمة المذهب الحنفي مخالفون للاعتقاد الماتريدي والاعتقاد الأشعري.

أما المذهب المالكي فقد تقدم كلام الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذم الكلام، وأن أهل بلده من علماء أهل المدينة على خلاف ذلك، وتقدم كلام ابن عبد البر وهو من علماء المالكية، وقد حكى الإجماع على ذم علم الكلام، بل مما ذكر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن خويز منداد أنه ذكر في كتابه (الإقرار والشهادات) أن شهادة أهل الأهواء لا تُقبل، قال: من الأشاعرة وغيرهم. هذا في كتابه (جامع بيان العلم

وفضله)، ثم نقله ابن عبد البر وأقره وبيَّن أن العلماء على ذلك، بل قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن المتكلمين ليسوا من أهل العلم.

يا قوم! اسمعوا إلى كلام العلماء، هذه رسالة إلى كل مالكي اعتنق المذهب الأشعري أو الماتريدي بحجة أن المالكية على ذلك، وما تقدم نقله عن الحنفية هو رسالة إلى كل حنفي اعتنق المعتقد الماتريدي أو الأشعري بِناءً على أن الحنفية على ذلك.

أما كلام الشافعية فهو كثير، ومنه كلام الإمام الشافعي الذي تقدم، فقد تقدم النقل عن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه شدد على علم الكلام بل إن أبا حامد الإسفراييني كان شديدًا على أبي بكر الباقلاني وهو رأس من رؤوس الأشاعرة، وكان من شدته على أبي بكر الباقلاني، أن أبا بكر الباقلاني كان إذا أراد أن يذهب إلى الحمام -والمراد بالحمام مكان الاغتسال والتنظف- كان يتقنع خشية من الناس، لشدة أبي حامد الإسفراييني عليه، وأبو حامد الإسفراييني عالم على معتقد السلف جمع بين الفقه والحديث، وهو من علماء الشافعية المبرزين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

بل إن أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي، قد ألف كتابًا في ذم علم الكلام، وهو عالم شافعي، ونقل نقولات كثيرة في ذلك، بل إنه شدَّد عليهم غاية التشديد، هذه رسالة لكل شافعي اعتنق المذهب الأشعري أو الماتريدي بحجة أن أئمته من المتكلمين أو كانوا ماتريدية أو أشاعرة.

أما الحنابلة، فكلام الإمام أحمد كثير في ذم علم الكلام وقد تقدم بعض كلامه في ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بل إن الإمام أحمد بدَّع أبا محمد بن سعيد بن كلاب، نقل ذلك ابن خزيمة، لأن ابن كلاب كان على اعتقاده الكلابي، فبدَّعه وضلله، وقد أدرك أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابن كلاب فبدعه، ولم يُدرك من بعده كالماتريدية وكالأشاعرة، وإنما بدع رأسًا من رؤوسهم وهو أبا محمد بن كلاب، فمن جاء بعده ممن ينتسب إلى طريقته

أو إلى الأشاعرة فإنهم زادوا البدع بدعًا فهم أولى بالتبديع، بل بدع الإمام أحمد الحارث المحاسبي لبعض الأخطاء الشنيعة العقدية عنده، فما يوجد عند الأشاعرة والماتريدية بعد ذلك فهو أكثر وأكثر.

وقد تكلم ابن قدامة على الأشاعرة بكلام شديد، وتكلم عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية كلامًا شديدًا -كما في المجلد الثاني من (مجموع الفتاوى) في الصفحة الخمسين.

فالمقصود من هذا أن علماء المذاهب الأربعة على تضليل الأشاعرة، وليس المراد أي علماء، وإنما المراد رؤوسهم، فإن أئمة المذاهب الأربعة قد ضللوهم وبدعوهم كما تقدم ذكره، فقد بدعوا أهل الكلام، ومنهم الماتريدية والأشاعرة ومن باب أولى المعتزلة، ومن باب أولى المتأخرون من الأشاعرة.

المقدمة السادسة: إن من الخطأ الكبير والزلل العظيم أن يُظن أن الانتساب إلى أحد المذاهب الأربعة طريق إلى اعتناق هذه المذاهب البدعية، فترى الرجل حتى يكون حنفيًا يقول: لا يمكن أن أكون حنفيًا حتى أكون ماتريديًا، فبما أنني حنفي فإذن أكون ماتريديًا.

وترى الرجل يقول: لا يمكن أن أكون مالكيًا حتى أكون أشعريًا، أو يقول الثالث: لا يمكن أن أكون شافعيًا حتى أكون أشعريًا. هذا من الخطأ الكبير، لما تقدم ذكره من أن أئمة المذاهب الأربعة على خلاف هذه الاعتقادات.

واعلموا أن أئمة السنة الأوائل مجمعون على الاعتقاد ولا خلاف بينهم في العقائد، وإنما الخلاف في المسائل الفقهية، أما العقائد فعقيدتهم واحدة، بل أهل السنة كلهم مجمعون على العقائد إلا مسائل قليلة قد تبلغ عشر مسائل، هذه حصل

فيها خلاف وما عدا ذلك فهم مجمعون على العقائد، ثم هذا الذي اختلفوا فيه ليس أصلًا، وإنما هي فروع متفرعة عن أصل، فكيف يا قوم قد بلغ بالناس الجهل والتلبيس، والتبس عليهم الأمر حتى ظنوا أنه بمقتضى أن يكون حنفيًا فلابد أن يكون ماتريديًا، أو بمقتضى أن يكون مالكيًا أن يكون أشعريًا، فترى أحد دعاة الباطل إذا نزل بأرض قال: إن آباءكم كانوا مالكية، أو عظم المالكية، أو قال مثل ذلك في الحنفية، أو قال مثل ذلك في الشافعية، ثم قال: لا يمكن أن تكونوا كذلك إلا أن تكونوا على هذه الاعتقادات البدعية، فاستطاع هؤلاء أن يُروجوا للعقائد البدعية باسم الانتساب للمذاهب الفقهية.

لاشك أن الانتساب للمذاهب الفقهية حق، ولا لوم على من انتسب إلى مذهب فقهي، لا لوم على أحد إذا قال: أنا حنفي أو مالكي أو شافعي أو حنبلي، فانتساب الرجل إلى مذهب تعلم عليه وتفقه عليه كانتساب الرجل إلى بلده، وإلى قبيلته، فإنه لا لوم في ذلك كما بينه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في (مجموع الفتاوى) والعلماء دارجون على هذا ومن خطَّأ الانتساب إلى المذاهب الفقهية فهو قطعًا مخطئ؛ فإن الانتساب إليها جائز وقد توارد العلماء على ذلك في قرون ولا لوم في ذلك كما تقدم ذكره، فهو كانتساب الرجل إلى بلده أو إلى نسبه أو إلى غير ذلك، فانتسابه إليها من باب الإخبار، وإنما اللوم فيمن تعصب لهذه المذاهب الفقهية، ورد الدليل تعصبًا لها، فتقول: أنا حنفي أو مالكي أو شافعي أو حنبلي ...، فتفقهت على هذه الكتب ودرست على مشايخ المذهب، لكن متى ما تبيَّن لي الدليل تركته اتباعًا للدليل.

فإن علماء وأئمة المذاهب الأربعة متفقون على أنه من تبيَّن له الدليل فلا يجوز له أن يترك الدليل اتباعًا لأحد، وكلماتهم متواردة على أنه إذا ظهر الدليل

فاضربوا بقولي عرض الحائط، قال الإمام الشافعي: أجمع العلماء أن من استبانت له سنة النبي ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد كائنًا من كان.

ثم أؤكد: إياكم أن تُخدعوا وتظنوا أن الدعوة إلى الانتساب إلى أحد هذه المذاهب أو الدراسة عليها مقتضاه أن تكون ضالًا في باب العقيدة وأن تخالف اعتقاد السلف.

المقدمة السابعة: يحاول أهل الباطل بكل ما أوتوا من جهد أن يصدوا الناس عن سماع دعوة الحق، فلما لم يستطيعوا أن يُقارعوا الحجة بالحجة، ولا أن يردوا دعوة الحق بدليل من كتاب أو سنة أو فهم سلف هذه الأمة، غاية ما عندهم أنهم يعمدون إلى المتشابه من الكلام، ويدعون الأحاديث والأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة، قال الإمام أحمد -في رده على الزنادقة والجهمية-: يعمدون إلى المتشابه من الكلام.

فلا يستطيعون أن يرجعوا إلى الكتاب والسنة، فوالله لو رجعوا إليهم لتابوا وتركوا ما هم عليه، لذا يضعفون للغاية في مقابلة أهل الحق، وإنما طريقتهم في صد الناس عن الحق أن يُلقبوا أهل الحق بألقاب السوء حتى ينفر الناس منهم، قال الإمام أبو عثمان الصابوني -وهو من علماء القرن الخامس-: وإن أهل الباطل عمدوا إلى تنفير الناس عن دعوة الحق بألقاب السوء، كما فعل كفار قريش مع النبي ﷺ فسموه مذممًا حتى يُنفروا الناس منه، وهكذا يسمون أهل الحق مشبهة ومجسمة وحشوية، إلى غير ذلك من الألفاظ حتى ينفروا الناس من دعوة الحق، وقد ذكر نحوًا من ذلك ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه في عقيدة الرازيين.

ومن ألقاب السوء اليوم التي تُردد قول: هؤلاء مجسمة، مشبهة، تيميون، وهابيون ... إلى غير ذلك من الألقاب حتى يُنفروا الناس من دعوة الحق، وإني لأعجب من الإصرار على نسبة التجسيم المزعوم كذبًا إلى أهل دعوة الحق، تقول له: لماذا هم مجسمة؟ يقول: هم يقولون إن لله يدين، وإن لله وجهًا، وإن الله يغضب ويرضى ويحب، ومن قال ذلك فقد شبه الله بالمخلوقين، لأن المخلوقين هم الذين لهم يدان ولهم وجه وهم الذين يغضبون ويفرحون، إلى غير ذلك، والله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

من قال ذلك من الماتريدية والأشاعرة فهو متناقض مغالط، ووجه تناقضه: سلهم، أتقولون إن الله موجود؟ قطعًا سيقولون: نعم. ثم سلهم: أتقولون إن المخلوق موجود؟ قطعًا سيقولون: نعم. ثم يُقال: هل وقعتم في التشبيه في هذا؟ سيقولون: كلا، وإنما وجود الله يختلف عن وجود المخلوقين، ووجود الله وجود يليق به. فيقال: كما تصورتم وجودًا يليق الله، ووجودًا يناسب المخلوق، وإثبات الوجود لهما -أي الله والمخلوق- لا يلزم منه التشبيه فتصوروا أن لله وجهًا وأن لله يدين وأنه يغضب ويفرح ...إلخ.

ثم سلوهم: هل لله ذات؟ قطعًا سيقولون: نعم، وسلهم: هل للمخلوق ذات؟ قطعًا سيقولون: نعم. فيقال: هل إثبات الذات لله وللمخلوق يلزم منه التشبيه؟ سيقولون: كلا، بل لله ذات تليق به وللمخلوق ذات تناسبه. فيقال: كما تصورتم ذلك في الذات فتصوروه فيما نفيتموه وأولتموه من بقية الصفات.

ثم سلهم: أتقولون إن الله يسمع ويُبصر ويتكلم؟ فإنهم يُثبتون هذه الصفات، فيقال: أليس المخلوق يسمع ويُبصر ويتكلم ...إلخ؟ سيقولون: نعم. فيقال: هل يلزم من إثبات ذلك لله وللمخلوق التشبيه؟ فسيقولون: كلا، بل هذه صفة تُثبت لله

على وجه يليق به وتُثبت للمخلوق على وجه يناسب حاله، فيقال: كما تصورتم ذلك في هذه الصفات فتصورها في باقي الصفات التي أولتموها.

ثم يقال لهم -وهذا الذي أظنه قاصمة الظهر لهم-: أنتم تشنعون على من أثبت الوجه لله، وتشنعون على من أثبت اليدين لله، وتشنعون على من أثبت العينين لله، وقد أثبت هذا إمامكم أبو الحسن الأشعري، بل متقدمو الأشاعرة على إثبات هذا، ودونكم كتاب (الإبانة) وكتاب (التمهيد) لأبي بكر الباقلاني، وكتاب ابن فورك (تأويل مشكل الحديث) ارجعوا إلى هذه الكتب، فسترونهم صرحوا تصريحًا واضحًا في إثبات الوجه لله والعينين واليدين، فلم يتصوروا من ذلك تشبيهًا ولا تمثيلًا، فكيف تظنون أنكم اهتديتم إلى شيء لم يهتد إليه أوائلكم وأنتم تعظمون أوائلكم؟ ثم تقولون إن هذا تجسيم، إذن هل أئمتكم مجسمون؟ ثم تقولون إن هذا كفر، فهل أئمتكم كفروا أو تلبسوا بالكفر؟

إذن القوم متناقضون غاية التناقض، ولعلمهم أنهم متناقضون وأنهم أضعف من مقابلة الحجة بالحجة، فزعوا إلى نبز أهل السنة بألقاب السوء، فكن عاقلًا فطنًا ذا بصيرة، وإياك أن تُغطى عينك بغشاوة حتى لا ترى الحق، بل تعمَّق وأبصر الحقائق وتفحص الأمور حتى يتجلى لك الحق من الباطل.

المقدمة الثامنة: أؤكد أن أهل الحق هم السلف ومن سار على طريقتهم، فإن الأدلة كثيرة في ذلك، تأملوا قول الله عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] وتأملوا الأحاديث الكثيرة كحديث ابن مسعود وعمران: «خير أمتي قرني» وفي

بعض الألفاظ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» فإذن قطعًا طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم.

ومن العجائب التي لا تكاد أن تنقضي أن من المتأخرين من الأشاعرة والماتريدية من ينسب الجهل إلى السلف، فيقول: السلف أميون لا يعلمون من الكتاب إلا أماني، فيقولون إن السلف يعلمون الظواهر ولا يعلمون الحقائق، والذين علموا الحقائق أئمتهم المتكلمون، مع أن هذا مخالف للأدلة المتقدمة في ذكر فضل السلف، وأيضًا واقع أئمة المتكلمين على خلاف ذلك، بالله عليكم لو كان أئمة المتكلمين على بصيرة، فكيف أن الرازي والغزالي والشهرستاني وأمثالهم في آخر حياتهم يندمون على سلوك مسلك التأويل وعلم الكلام؟

تكلم على هذا الجويني في كتابه (النظامية) وبيَّن أن الطريقة الصحيحة هي طريقة السلف، ونقل الذهبي في تاريخ الإسلام عن ابن الصلاح قال حدثني الطوغاني مرتين أنه سمع الرازي يقول:" ليتني لم أنشغل بعلم الكلام وبكى" ومنهم من قال: أتمنى أن أموت على عقيدة عجائز نيسابور، هذا حال أئمة المتكلمين، أما السلف فإنهم يتنقلون من مكان عالٍ إلى أعلى، وترى طريقتهم طريقة أزكى، بخلاف طريقة هؤلاء المتكلمين.

وبعد هذه المقدمات سيكون هذا الدرس في أمور:

الأمر الأول: ينبغي أن يُعلم أن الكلام على الأشاعرة كالكلام على الماتريدية، وأن الكلام على الماتريدية كالكلام على الأشاعرة، فإن الخلاف بينهم قليل للغاية حتى قال ابن السبكي في (طبقات الشافعية) إن الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية كالخلاف بين الأشاعرة أنفسهم، فإن بين الأشاعرة خلافًا في بعض مسائل الاعتقاد، فيُقرر بهذا أنهم واحد وأن الكلام فيهم واحد، وما ذُكر من المسائل المختلف فيها فمنهم من جعلها ثلاث مسائل، ومنهم من جعلها ثلاث

عشرة مسألة، كما نقله ابن السبكي عن أبيه، ومنهم من أوصلها إلى أربعين مسألة، والواقع أن بعضها يرجع إلى بعض ولا يكاد أن يكون الخلاف إلا في ثلاث مسائل، ومع ذلك هذا لا يجعل الماتريدية مغايرين للأشاعرة ولا العكس فإنهما واحد كما تقدم بيانه.

وقد ذكر زاهد الكوثري في تقديمه لكتاب (تبيين كذب المفتري) لابن عساكر، كلامًا مقتضاه أن الماتريدية بين الأشاعرة والمعتزلة، فهو أراد بهذا أن يمدح الماتريدية لأنه ماتريدي جلد، بل جهمي جلد سليط اللسان على علماء الإسلام، وكثير التكفير والتضليل لهم بباطل وبهتان وظلم وجناية، وقد كُتبت فيه رسائل ووثقت القليل من ضلاله، وضلاله القليل كثير لكنه بالنسبة إلى باقي كلامه قليل، فهو جهمي جلد سليط اللسان لم يُوفق لا بدين ولا اعتقاد ولا بخلق ولا بغير ذلك، أسأل الله أن يُعافينا وإياكم يا رب العالمين.

وقد رد عليه العلامة المعلمي في كتابه (التنكيل) فكتب الطليعة ثم كتب التنكيل، فكتب كتابة عظيمة في بيان كذب زاهد الكوثري، وأنه صاحب تضليل وتدليس وتلبيس، ورد عليه العلامة بكر أبو زيد، ورد عليه العلامة السلفي شمس الدين في كتابه (الماتريدية) وبيَّن كثيرًا من ضلالاته وقبح لسانه وفساد اعتقاده - عافاني الله وإياكم-بل وأفرد فيه كتابًا مستقلًا.

فالمقصود يقول في مساق مدح الماتريدية فذمهم بما ظنه مدحًا لهم، قال: هم بين الأشاعرة والمعتزلة، إذن هم أكثر ضلالًا من الأشاعرة وأقرب إلى المعتزلة من الأشاعرة، وذلك أن الماتريدية أكثر غلوًا في العقل من الأشاعرة، من هاهنا زعم أنهم أقرب إلى المعتزلة، والواقع أنهم واحد لكن هذا الكلام من حيث الجملة.

إذا تبيَّن هذا فما تقدم ذكره في الأشاعرة فهو منطبق على الماتريدية، وما تقدم ذكره من ذم العلماء لعلم الكلام شامل للماتريدية أيضًا، لأنهم علماء في الكلام، بل كتاب (التوحيد) الذي ألفه أبو منصور الماتريدي هو كتاب في الفلسفة والكلام، وقد تعجب من هذا الأمر الذي أذكره لك، وهو أنه في كتابه الذي ألفه وسماه بكتاب (التوحيد) لم يذكر توحيد العبادة وهو إفراد الله بالعبادة، الذي هو المعركة بين الأنبياء وقومهم والذي لأجله رُفعت السماوات السبع وبُسطت الأرضين السبع، وحُقت الحاقة وقُرعت القارعة ونُصب الميزان ووُضع الصراط، وانقسمت الخليقة إلى أصحاب الجنان وأصحاب النيران، إلى غير ذلك، والذي تكاثرت الآيات فيه بالقرآن، بل القرآن كله فيه، ومع ذلك لم يذكره لا من قريب ولا من بعيد، وإنما دلل على توحيد الربوبية الذي هو أعظم توحيد عند المتكلمين.

وتوحيد الربوبية كما لا يخفى هو التوحيد الذي يقر به كفار قريش ولم ينفعهم، قال سبحانه: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرات.

الأمر الثاني: أحب أن أذكر بملخص موثق عن اعتقاد الماتريدية، والكلام على هذا يطول للغاية لكن أذكر شيئًا قليلًا من ذلك حتى يكون المستمع على بيِّنة، وليعلم المنصف منهم ممن يريد أن يترك طريقهم أن طريقة الماتريدية طريقة ضالة مخالفة لطريقة السلف، وأن ما يُذكر عنهم ليس ظلمًا ولا جناية عليهم، بل هو موثق ثابت عنهم.

الأمر الأول: ذكر في كتاب (تبصرة الأدلة) وفي كتاب (التمهيد) وكلا الكتابين لأبي معين النسفي، ذكر فيه قوله: إن حمل الآيات على ظواهرها والامتناع عن صرفها إلى ما يحتمله من التأويل يوجب تناقضًا فاحشًا في كتاب الله، فلا يجوز أن يُفهم مما أُضيف من الألفاظ إلى الله تعالى ما يستحيل عليه، ويجب صرفه إلى ما

لا يستحيل عليه، أو تفويض المراد إليه والإيمان بظاهر التنزيه مع صيانة العقيدة عما يوجب شيئًا من أمارات الحدث فيه ...إلخ.

ففي هذا الكلام أن الماتريدية يُقررون التأويل والتفويض، فهم قد شابهوا الأشاعرة لما قال في الجوهرة:

وكل نص أوهم التشبيها ❊❊❊ أوله أو فوضه ورم تنزيها

فهم كالأشاعرة يسلكون مع النصوص مسلك التأويل ومسلك التفويض، ويقولون إن مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- الرد على التفويض والتأويل، لكن ينبغي أن يُعلم أن مسلك التأويل والتفويض مسلكان مبتدعان كما سيأتي بيانه -إن شاء الله تعالى-.

الأمر الثاني: قد ذكر الناصري الماتريدي في كتابه (النور اللامع) قال في ضمن كتابه: ولا تنبني العقائد على أخبار الآحاد لأنها لا توجب العلم يقينيًا ... إلخ.

فإذن الماتريدية كالأشاعرة وكبقية المتكلمين في أنه لا يُقبل خبر الآحاد في باب العقائد، وهذا أمر مُخالف لإجماع السلف، وقد رد على هذا الإمام الشافعي في كتابه (الرسالة) وبيَّن خطأه رَحِمَهُ ٱللَّهُ بل أجمع السلف على أن خبر الآحاد يُقبل في العقائد كما يُقبل في الفقهيات، وقد حكى الإجماع ابن عبد البر في أوائل كتابه (التمهيد) وابن تيمية في (دفع الاعتراضات المصرية) وابن القيم كما في (مختصر الصواعق) فالسلف مجمعون على ذلك، لذلك دونكم كتب أئمة سلف هذه الأمة، اذكروا لنا واحدًا من سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان قالوا إننا لا نقبل خبر الآحاد في باب العقائد، بل دونكم كتب أئمة المذاهب الأربعة كأبي

حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، أثبتوا لنا نقلًا واحدًا عنهم في التفريق بين الآحاد وغيره في قبوله في باب الاعتقاد، إذن هذا من ضلالات هؤلاء الماتريدية.

الأمر الثالث: أن الماتريدية يسلكون في إثبات وجود الله على دليل الأعراض وحدوث الأجسام، أي على العقل، ودليل الأعراض وحدوث الأجسام دليل بدعي، أول من أحدثه الجعد بن درهم، ثم تبعه تلميذه الجهم بن صفوان، فتوارد على ذلك المتكلمون من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية، وهو دليل باطل في نفسه، ثم باطل فيما انبنى عليه، والكلام على هذا الدليل يطول، لكن الماتريدية كغيرهم من المتكلمين يعتمدون على هذا الدليل في إثبات وجود الله، بل يجعلون أعظم التوحيد إثبات وجود الله، ثم يقولون إن أعظم التوحيد الذي هو إثبات وجود الله لا يُثبت بالآيات القرآنية، ولا بالأحاديث النبوية، ولا بكلمات سلف هذه الأمة، وإنما بدليل عقلي هزيل ساقط في نفسه وهو دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

يقول أبو منصور الماتريدي في كتابه (التوحيد) في الصحيفة التاسعة والعشرون بعد المائة: "وَالْأَصْل أَن الله تَعَالَى إِذْ لَا سَبِيل إِلَى الْعلم بِهِ إِلَّا من طَرِيق دلَالَة الْعَالم عَلَيْهِ" أي دليل الأعراض وحدوث الأجسام، هذا هو دليل العالم، لأنهم يجعلون كل ما سوى الله مخلوق فهو مبني على إثبات الأدلة بدليل الأعراض وحدوث الأجسام، ثم قال: " بِانْقِطَاع وُجُوه الْوُصُول إِلَى مَعْرفَته من طَرِيق الْحَواس عَلَيْهِ أَو شَهَادَة السّمع ...".

إذن اعتمد على دليل الأعراض وحدوث الأجسام في إثبات وجود الله، ويقول أبو العباس بن سريج رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد نقل كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) وفي كتابه (بيان تلبيس الجهمية) وكما في (مجموع الفتاوى) يقول: " توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين أشهد أن لا إله إلا الله وأن

محمدًا رسول الله وتوحيد أهل الباطل الخوض في الأعراض والأجسام " أي في دليل الأعراض وحدوث الأجسام " وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك ..." إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

إذن دليل الأعراض وحدوث الأجسام لا دليل عليه، وقد تقدم نقل كلام أبي حنيفة في إنكار هذا الدليل، وهذا الدليل هو من علم الكلام، وقد تقدم نقل كلام أئمة المذاهب الأربعة بل إجماع السلف في إنكار مثل هذا الدليل، فالمقصود أن اعتماد القوم على مثل هذا اعتمادٌ باطل لا يصح التعويل عليه.

الأمر الرابع: أتصدق أن الماتريدية يقولون: إن كلام الله لا يُسمع؟ ويقولون: الكلام هو شيء في النفس، وما يتلفظ به اللسان ليس كلامًا، فيكذبون القرآن والسنة والإجماع ولغة العرب، لذا يقول السجزي في رسالته لأهل زبيد، وشيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (التسعينية): وقد أحدث ابن كلاب وأبو الحسن الأشعري ومن تبعهم بدعة لم يسبقهم إليها أحد من العالمين، وهو قولهم بالكلام النفسي، وهذا الذي يُقرره الماتريدية.

ومما ذكر الماتريدية وهو قول أبي منصور الماتريدي في كتابه (التوحيد) في الصحيفة التاسعة والخمسين، ووالله إنها لمن سخافات العقول، لكن ابتُلي المسلمون بمثل هذا، قال: "فَإِن قَالَ قَائِل هَل أسمع الله كَلَامه مُوسَى حَيْثُ قَالَ {وكلم الله مُوسَى تكليما} قيل أسمعهُ بِلِسَان مُوسَى وبحروف خلقهَا وَصَوت أنشأه فَهُوَ أسمعهُ مَا لَيْسَ بمخلوق" لاحظ كيف أنه جعل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ [التوبة: ٦] جعله كلامًا

للمخلوق، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] جعله صوت موسى لا كلام الله سبحانه.

ومن المعلوم لغةً أن الكلام إذا أُكد بالمصدر ويسمى بالمفعول المطلق فإنه يُحمل على الحقيقة لا على المجاز إجماعًا، وقد ذكر هذا ابن النحاس ونقله ابن حجر في شرحه على البخاري في كتابه (فتح الباري) ومع ذلك يقول الماتريدي: قيل أسمعه بلسان موسى! الله يقول: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ثم يقول أسمعه بلسان موسى، وبحروف خلقها، وصوت أنشأه ...إلى آخر كلامه.

ويقول البردوي وهو من الماتريدية: إن الله تعالى متكلم قديم، فإنه قديم بكلامه وكلامه واحد وبالكلام الواحد يتكلم ...إلى آخر كلامه، إذن الماتريدية في هذا الباب كالأشاعرة، وكالكلابية، إنما يُثبتون الكلام النفسي ولا يُثبتون الكلام اللفظي.

قال الله تعالى في القرآن: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] فكيف يُقال إن الكلام نفسي؟ وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، ومن ذكرني في ملأ، ذكرته في ملأ خير منه»، ثم كيف يكون الكلام نفسي والله يُنادي عباده: ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] وقد أجمع أهل اللغة على أن النداء لا يكون إلا بصوت، والمنادي هو الله سبحانه، إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة في الرد على هذا القول.

وقد كتب ابن تيمية (التسعينية) وهو تسعون دليلًا في الرد على قول الأشاعرة في أن الكلام نفسي لا لفظي، فهو رد على الأشاعرة وعلى الكلابية وعلى الماتريدية.

فهذا شيء من ضلالات الماتريدية في الاعتقاد، وإلا لو توسعت فإن الماتريدية يُنكرون علو الله، وسيأتي الكلام على هذا -إن شاء الله تعالى- والماتريدية يُنكرون كل الصفات إلا ثماني صفات، وما عدا ذلك فيُنكرونها، وإنما يقرون الصفات السبع التي عند الأشاعرة وزادوا عليها صفة التكوين، وقد قال بعضهم إن صفة التكوين ترجع إلى الصفات السبع، يعني بعضهم يجعل الخلاف لفظيًا، فهم إذن يُنكرون علو الله، والآيات القرآنية والأحاديث النبوية وكلمات السلف كثيرة في إثبات علو الله، وقد أفرد ذلك الذهبي الشافعي في رسالة سماها (العلو) وابن القيم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) ونقلوا نقولات كثيرة عن الصحابة ومن بعدهم في إثبات علو الله، حتى قال ابن تيمية: وقد كتب بعض علماء الشافعية وذكر ألفي دليل على علو الله.

وذكر ابن القيم في النونية أن هناك ألفي دليل يُثبت علو الله، فالأدلة على إثبات علو الله من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة، ومع ذلك يأبى الماتريدية من أبي منصور الماتريدي إلى يومنا هذا إلا ويُنكرون علو الله، ويقولون كلامًا سمجًا يقولون: إنه لا داخل العالم ولا خارج العالم، ولا متصل به ولا منفصل عنه، كلام لا قيمة له إذا دققت فيه، بل إذا نظرت فيه بلا تدقيق فكيف إذا دققت.

فالمقصود أن ضلالهم في باب الاعتقاد كثير للغاية، وهذا غيض من فيض وقليل من كثير، وكما قيل: يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

الأمر الثالث: خطأ التأويل والتناقض فيه.

يسلك الماتريدية مسلك التأويل كما تقدم، ومعنى التأويل: إذا قلت لهم: قال الله عز وجل: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] قالوا: معنى اليدين القدرتان، أو

النعمتان، إلى آخر ذلك من التأويل السمج الذي لا يوافقه القرآن والسنة وإجماع سلف هذه الأمة.

يا قوم، كيف يريد الله بمعنى اليد القدرة والقوة، أو أن يريد بمعنى الاستواء الاستيلاء، أو يريد بمعنى الرحمة النعمة، أو على قولهم: إرادة الإنعام، إلخ، كيف يريد ذلك ثم لا يهدينا إلى هذا الأمر؟ والله لو كان الله يريد هذا الأمر والقرآن لا يدل عليه لما كان القرآن هداية، والله يقول عن القرآن: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِيْنَ﴾ [البقرة: ٣] ويقول: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩] فإذن بمقتضى أن الله قد جعل القرآن هداية وأنه يريد لنا الخير سبحانه، أنه إذا ذكر لنا أمرًا أن نأخذ بظاهره، هذا أولًا.

وثانيًا: لو كان التأويل مرادًا لما سكت عنه رسول الله ﷺ ولا صحابته الكرام ولا التابعون لهم بإحسان، وقد امتدح الله السلف فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فكيف يسكتون عن ذلك؟

إذا كان السلف بيَّنوا لنا أحكامًا كثيرة في الفقه وغير ذلك، فكيف يدعون أهم أمر وهو ما يتعلق بالله سبحانه وتعالى؟

الأمر الثالث: قد تركنا النبي ﷺ على المحجة البيضاء، وقال الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وروى مسلم عن سلمان في قصة له مع اليهود، قالوا له: لقد علمكم نبيكم كل شيء، قال: نعم، قالوا: حتى الخراءة، -يعني حتى آداب قضاء الحاجة-، فيُعلمنا نبينا آداب قضاء الحاجة ويتركنا في أعظم أمر وهو ما يتعلق بالله؟ والله هذا محال

للغاية، ثم يأتي لنا بكلام المراد منه خلاف ظاهره؟ هذا ضلال، ولو كان خلاف ذلك لبيَّن لنا ﷺ.

الأمر الرابع: الماتريدية كالأشاعرة متناقضون للغاية، تقول لهم: لماذا قلتم إن اليدين بمعنى القدرتين أو النعمتين ...إلخ؟ قالوا: حتى لا نُشابه الله بخلقه. تقول لهم: ألستم تُثبتون لله ذاتًا؟ قالوا: بلى، فيقال: ألستم تُثبتون للمخلوق ذاتًا؟ قالوا: بلى. فيقال: هل يلزم من ذلك التشبيه؟ قالوا: كلا، فيقال: كما تصورتم ذاتًا للخالق وذاتًا للمخلوق، ولكلٍّ ذات تليق به ولله المثل الأعلى، فتصوروا ذلك في باقي الصفات.

ثم يُقال: أثبتم من الصفات ثماني صفات، أما الأشاعرة فالمشهور عنهم أنهم أثبتوا سبع صفات، فيقال: كيف أثبتم لله الإرادة وأثبتم للمخلوق الإرادة؟ وكيف أثبتم لله الحياة وأثبتم للمخلوق الحياة؟ وكيف أثبتم لله السمع والبصر وأثبتم للمخلوق السمع والبصر؟

قالوا: نُثبته لله على وجه يليق به، ونُثبته للمخلوق على وجه يليق به، فيقال: كما تصورتم ذلك في هذه الصفات فتصوروه في بقية الصفات.

ويُلخص هذا في قاعدتين:

القاعدة الأولى: أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وقد ذكر هذه القاعدة الخطابي في كتابه (الغنية) والخطيب البغدادي، وذكرها ابن تيمية في مواضع في (التدمرية) وكما في (مجموع الفتاوى) وفي غيرها من كتبه.

القاعدة الثانية: الكلام في بعض الصفات كالكلام في البعض الآخر، ولا فرق بينهما.

ثم يُقال: التناقض ملازم لكل مبطل، وصدق الله القائل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] يقولون: استوى بمعنى استولى، فيقال: إذن أثبتم أن الله يستولي، وأنتم تُثبتون أن المخلوق يستولي، فكيف أثبتموه لله وأثبتموه للمخلوق؟ ألم تقعوا في التشبيه على تأصيلكم؟ قالوا: كلا، نقول استولى الله استيلاءً يليق به، والمخلوق يستولي استيلاءً يليق به، فيقال: كما تصورتم ذلك في الاستيلاء فتصوروه في الاستواء، ولا فرق بينهما.

ثم يُقال: إن إثبات الاستيلاء يترتب عليه أمر لا يليق بالله، بخلاف الاستواء، وذلك أنه يلزم من ذلك المغالبة، كأن أحدًا أخذه فأخذه الله منه، بخلاف استولى، إلى غير ذلك من الأوجه الكثيرة في الرد على هؤلاء.

فالمقصود أن ما سلكوه من مسلك التأويل هو خطأ في نفسه، ويلزم منه التناقض، وقد سبقت الإشارة إلى هذا.

الأمر الرابع: بيان أوجه بطلان التفويض.

فهؤلاء الماتريدية والأشاعرة تارة يفوضون وتارة يؤولون، ثم تراهم يقولون: مذهب التفويض هو مذهب السلف، ومذهب التأويل هو مذهب الخلف، ومذهب الخلف أعلم وأحكم.

وهذه المقالة خطأ في نفسها كما ذكره ابن تيمية في (الحموية) وذلك أن لازم ذلك أن يكون الخلف أعلم من السلف، وهذا ليس المقصود الآن، وإنما المقصود بيان معنى التفويض، فمعنى التفويض: أن يُثبتوا ألفاظًا لا معنى لها، فيجعلون قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فلفظ الرحمن ولفظ استوى ألفاظ لا معنى لها، كحروف المعجم، وأن هذا الكلام لا يعرفه حتى الأنبياء والمرسلون، هذا هو معنى التفويض.

فتراهم يقولون: كيفية صفة الاستواء مجهولة، ومعناها مجهول. وقولهم باطل من أوجه كثيرة، وقد أطال بيان الأوجه في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) وابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة)، وذلك من أوجه:

الوجه الأول: أن الله جعل القرآن هداية، فكيف يكون القرآن هداية وهو لا يُعرف معناه؟

الوجه الثاني: أنهم بهذه الطريقة جهَّلوا الأنبياء والمرسلين، فأعظم ما عند الأنبياء والمرسلين هو معرفتهم بالله، فجهلوهم في هذا الأمر الأعظم.

الوجه الثالث: أنهم إذا جهَّلوا الأنبياء والمرسلين وقالوا إننا لا نعرف معناه. ففتحوا الباب لغيرهم من المضلين من الفلاسفة وغيرهم أن يُفسروا هذه الأمور بما يريدونه.

الوجه الرابع: جهَّلوا السلف، وقد ذم الله الأمم الماضية بأنهم أميون، قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨] فوصفوا السلف بهذا الأمر المذموم.

الوجه الخامس: أن الله أمرنا بتدبر قرآنه فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] كيف يُتدبر ما لا يُعرف معناه؟ والأصل أن كل ما في القرآن معلوم ومعروف، وإلا كيف يُتدبر؟

إلى غير ذلك من الأوجه الكثيرة التي تدل على ضلالهم، ثم لم يقفوا عند هذا الحد، بل نسبوا السلف إلى ذلك، وكلام السلف كثير في خلاف هذا الأمر كما روى البيهقي في كتابه (الأسماء والصفات) والخلال وغيرهما عن الإمام مالك،

ثم بنقل آخر مماثل له عن شيخ مالك أبي عبد الرحمن ربيعة الرأي أن الإمام مالكًا قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معلوم -أي مجهول- والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. لاحظ قال: الاستواء غير مجهول أي معلوم، فإذن معنى الاستواء معلوم فكيف يُنسب التفويض إلى السلف؟

والكلام في هذا يطول، وما تقدم ذكره كافٍ لكل منصف في بيان ضلال هذه الطائفة، ونافعٌ لكل سني سلفي في تثبيته على الحق، وأنه سبب لأن يحمد الله أن هداه إلى الصراط المستقيم، أسأل الله كما هدانا أن يُثبتنا حتى نلقاه راضيًا عنا.

تنبيه: قد يقول قائل: إنك تُكثر النقل عن ابن تيمية وابن القيم. وأنا والله أحاول ألا أنقل عنهم، وقد ذكرت كلامًا من كلامي أنا ولم أنسبه والواقع أنه مأخوذ من ابن تيمية وابن القيم وأمثالهم، وذلك أن هذين العالمين قد نُورا بنور الهدى والعلم، وكتبهم خير شاهد، وقد اعترف بجلالتهم وبعلمهم أعداؤهم فضلًا عن موافقيهم.

ثم لماذا يكون الرجل بغيضًا للحق إذا جاءه ممن لا يحبه؟ لنفرض أني ذكرت لك كلامًا صحيحًا فلم أنسبه، ثم نسبته، ما الفرق بينهما؟ العاقل والمنصف ينظر إلى لب الكلام هل هو صحيح أم خطأ بغض النظر عن القائل به، ثم ألم يقل النبي ﷺ في الشيطان وهو الشيطان كما علقه البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صدقك وهو كذوب» لأن الكلام في نفسه حق.

فبعض الناس عنده حساسية عظيمة من شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، لأنهم -عندهم- من أهل البدع الذين يبغضونهما، فتذكر له كلامًا مدللًا بدليل نقلي أو عقلي فيفرح به ويبتهج، ثم تقول: قاله ابن تيمية، فيُعرض عنه، هذا امتحان لهم بأن يُراجعوا إنصافهم وعدلهم، فإن المنصف يقبل الحق من كل أحد.

الأمر الخامس: الماتريدية والأشاعرة مبالغون في دليل العقل، وينبغي أن يُعلم أن الاستدلال بالعقل مطلب شرعي، وقد استدل به القرآن، والنبي ﷺ والسلف، قال سبحانه فيما ذكره عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢] هذا استدلال بالعقل، فإبراهيم يقول: كيف تعبد ربًا لا يسمع ولا يبصر، فإذا كان المخلوق يسمع ويبصر فالرب أولى، ويسمى بالقياس الأولوي، والقياس الأولوي دليل عقلي، وقد أجمع السلف على هذا كما حكاه ابن تيمية في (بيان تلبيس الجهمية) وفي شرح (الأصفهانية).

فالمقصود أن الاستدلال بالعقل مطلب شرعي، لكن الخطأ المبالغة في الاستدلال بالعقل، بحيث إنه يُبالغ فيه فيُقدم على الكتاب والسنة، وقد تستغرب وتقول: أيوجد؟ يقال: نعم يوجد، فإن مذهب الماتريدية والأشاعرة قائم على هذا، قائم بوضوح وبصراحة على تقديم العقل على النقل.

فقد ذكر الرازي في كتابه (الأربعين) وفي (المطالب العالية) وغيرهما، القانون الكلي، وقال: إذا تعارض العقل والنقل، ثم خرج بنتيجة أن العقل يُقدم على النقل، وقد ذكر هذا القانون قبله الجويني، وذكره غير الجويني وهم متواردون عليه إلى اليوم، فهم جعلوا العقل حكمًا على النقل، وهذه مبالغة مذمومة ومحرمة ولا تجوز في الشريعة.

يا أمة محمد ﷺ كيف يُقال إن العقل يُقدم على النقل؟ تخيل أن رسول الله ﷺ بين يديك، بأبي وأمي ﷺ يُخاطبك بخطاب، ثم تقف مع نفسك ثم تقول: يا رسول الله، لا أقبل كلامك، قال: ولم؟ قال: لأن عقلي لا يقبله. بالله عليكم ماذا

يُقال في مثل هذا؟ يُقال مرتد قال تعالى:﴿فَلا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فحقيقة دعواهم بل نصوا على ذلك أن العقل مقدم على النقل، ووالله لو كانوا عقلاء وأنى لهم أن يكونوا عقلاء وقد قالوا مثل هذا الكلام، فلو كانوا عقلاء لما قالوا مثل هذا الكلام، وإلا يُقال لهم: ألا ترون إلى أنفسكم كيف أنكم تستحسنون شيئًا اليوم وتستقبحونه غدًا؟ بلى والله، وهذا دليل واضح على أنه لا يُعول على العقل، هذا أولًا.

وثانيًا: ألا ترون اختلاف الناس في عقولهم؟ والله يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وأضرب مثلًا بإمام الأشعرية وهو إمام عند الماتريدية وهو الرازي، فقد ذكر في كتابه (محصل أفكار الأولين والآخرين) أن القول بالعرض لا يبقى زمانين عليه الإجماع وعظمه وكبره، ثم ذكر بعد ذلك في كتابه (معالم في أصول الدين) أنه خطأ ولا يصح أن يُعول عليه، فبعد أن عظمه وحكى الإجماع عليه نكص على عقبيه، بل الرازي نفسه والجويني والشهرستاني والغزالي هم أئمة المتكلمين قد ندموا في آخر حياتهم على سلوكهم مسلك علم الكلام.

فإذن العاقل لا يجعل العقل حكمًا، وإنما الأصل الكتاب والسنة، والعقل لا يُلغى بل يُستفاد منه، لكن إذا تعارض مع الكتاب والسنة يُقدم الوحي، الذي هو الكتاب والسنة الذي أرسل الله به محمدًا ﷺ، علمًا أن أن العقل السليم لا يعارض النقل الصحيح لأنهما حقان والحقان لا يتعارضان، وقد ألفّ ابن تيمية كتابًا في ذلك سماه (درء تعارض العقل والنقل).

فالمقصود أنهم مبالغون في دلالة العقل، لذلك هم من أجهل الناس علمًا بالوحي، ومن أجهل الناس معرفةً بالكتاب والسنة، فتراهم يردون أحاديث بحجة أنها ليست متواترة، وأنها أحاديث آحاد، وفي المقابل يحتجون بأحاديث توافق عقولهم ولو كانت ضعيفة بل موضوعة.

الأمر السادس: يحاول الماتريدية أن يجعلوا اعتناق المذهب الحنفي سببًا لاعتناق الماتريدية، كما تقدم بيان هذا في المقدمات، فبطريق تعظيم أبي حنيفة والمذهب الحنفي نشروا الاعتقاد الماتريدي، ووالله وتالله وبالله، وإني مستعد أن أناظر أكبر ماتريدي وأصغر ما تريدي، وأوسط ماتريدي، وإن صح التعبير: ومجنون الماتريدي وصاحي الماتريدي، في أن يُثبتوا أن اعتقاد أبي حنيفة على اعتقاد أبي منصور الماتريدي، والله كذبوا، والعالم منهم يعرف كذبه.

من أين لهم أن يُثبتوا أن أبا حنيفة يقول: إن الله ليس في السماء وأبو حنيفة ينص على أن الله في السماء؟ من أين لهم أن يأتوا عن أبي حنيفة أنه يقول لا نقبل خبر الآحاد في باب العقائد، وأبو حنيفة يدعو إلى اتباع الكتاب والسنة، وأن قوله إذا خالف الكتاب والسنة يُضرب بقوله عرض الحائط، من أين لهم أن يأتوا عن أبي حنيفة أنه يقول بدليل الأعراض وحدوث الأجسام؟ من أين لهم أن يأتوا عن أبي حنيفة أنه لا يُثبت إلا الصفات السبع؟ أتحدى والله أن يُثبتوا عن أبي حنيفة مثل هذا.

بل اعترف بهذا بعض الحنفية كابن الهمام، وقال إن هذا القول لا يقول به أبو حنيفة، فالمقصود أن القوم على ضلال وعلى خطأ ومخالفون لاعتقاد أبي حنيفة، وكل ما زعموه من اعتقاداتهم الكلامية هي مخالفة لأبي حنيفة، قد تقدم أن أبا

حنيفة ذم علم الكلام وهم متكئون ومعتمدون ويفزعون عند النزاع إلى علم الكلام، وسأذكر أمثلة يُعرف بها خطأ القوم وأنهم أهل كذب على أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نسبة أقوالهم إلى أبي حنيفة.

فمما لأبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يُقرر في كتاب (الفقه الأبسط) في الصفحة التاسعة والأربعين والخمسين، أن الله في السماء وأثبت العلو لله، ثم استدل بحديث الجارية الذي أجمع الأشاعرة والماتريدية على رده، وهو ما رواه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي أن النبي ﷺ سأل الجارية: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

وأبو حنيفة يستدل بحديث الجارية وهؤلاء يردون هذا كله، ويردون القول بأن الله فوق المخلوقات سبحانه، وممن رد ذلك أبو منصور الماتريدي، وارجعوا إلى الصحيفة السابعة بعد المائة والصحيفة الخامسة والثمانين في كتابه (التوحيد) وارجعوا إلى كتابه (تأويلات أهل السنة) في المجلد الأول في الصحيفة الخامسة والثمانين، فإن كلام أبي منصور الماتريدي على خلاف كلام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو يُقرر بأنه لا يُقال بأن الله في السماء، ويُنكر إثبات العلو لله سبحانه وتعالى. هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني: ذكر أبو حنيفة في كتابه (الفقه الأكبر) في الصحيفة السادسة والأربعين أن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ سمع كلام الله، إذن أبو حنيفة يُثبت أن كلام الله يُسمع وله صوت، وهذا نقض لأصل عند الماتريدية في كلام الله، ومثلهم الأشاعرة، وقد خالف في ذلك أبو منصور الماتريدي، فقد قال فيما تقدم نقله عنه: إن موسى لم يسمع كلام الله وإنما أسمعه بلسان موسى وبحروف خلقها وصوت أنشأه، ذكره في كتابه التوحيد في الصحيفة التاسعة والخمسين.

الأمر الثالث: أنهم يؤولون نزول الله، ولا يُثبتونه، كما قرر هذا أبو معين النسفي في كتابه (بحر الكلام) في الصحيفة الثالثة والعشرين، هو وغيره من الماتريدية، بل الماتريدية مجمعون على هذا، وهو عدم إثبات الصفات الفعلية ومنها النزول، وتقدم أنهم لا يُثبتون إلا الصفات الثماني، وأبو حنيفة على خلاف ذلك، فقد قرر أبو حنيفة أن الله ينزل كما نقل هذا أبو عثمان الصابوني في كتابه (عقيدة السلف أصحاب الحديث) فقال أبو حنيفة: ينزل بلا كيف.

فإذن هذه أمثلة قليلة على مخالفة القوم لعقيدة أبي حنيفة، ولا زال التحدي قائمًا فيما تقدم ذكره أن يُثبتوا أن أبا حنيفة على اعتقادهم، بل إذا أردت أن تعرف كثرة مخالفتهم لأبي حنيفة في باب الاعتقاد قارن بين العقيدة التي يُقررها أبو منصور في كتابه (التوحيد) ومن تبعه من الماتريدية وبين العقيدة الطحاوية التي حكاها أبو جعفر الطحاوي، ففرق كبير بين الاعتقادين.

الأمر السابع: رسالة إلى عوام الماتريدية.

أخص بهذه الرسالة العوام الطيبين من المسلمين من الماتريدية، فإن كثيرًا من العامة طيب، يتبع هؤلاء محسنًا فيهم الظن، وقد تقدم الكلام على هذا في المقدمات، هذه رسالة حتى يُراجعوا أنفسهم في إصرارهم على البقاء على الاعتقاد الماتريدي، وفي إصرارهم على تعظيم أبي منصور الماتريدي ومن بعده من الماتريدية، وفي إصرارهم على أنه لا يمكن أن يكون حنفيًا حتى يكون ماتريديًا.

وأجعل هذه الرسالة في عناصر:

العنصر الأول: أيها المسلم الماتريدي المنصف المريد لله والدار الآخرة، قد تقدم وذكرت تلاعب الماتريدية بالنصوص، وكيف أن الله يقول: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ

مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ويقولون: موسى سمع كلام نفسه، والله يقول عن نفسه: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ وكيف أنهم يقولون: إن المخلوق والخالق إذا تكلم وقال: يا محمد، يا خالد ... أنه ليس كلام المتكلم، وإنما الكلام شيء نفسي لا لفظي، فهذا يدعو إلى أن تعيد النظر في تعظيم هؤلاء القوم، والله سيسألك الله وستقف بين يديه، فما عذرك؟ وما حجتك؟ وتذكر قول الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٦٧].

العنصر الثاني: لا يخفاك ولا يخفى كل عارف أن الماتريدي من أهل القرن الرابع، إذن ما عقيدة رسول الله ﷺ؟ وما عقيدة الصحابة؟ وما عقيدة التابعين؟ وما عقيدة أتباع التابعين؟ أليسوا على خلاف عقيدته؟ هذه العقيدة التي أسسها أبو منصور الماتريدي، فإذن هؤلاء الذين قبله هم على أي اعتقاد؟ هل كانوا جهلاء؟ أم هل كانوا جاهلين؟ أو للحق تاركين؟ هل كانوا في عماية وغواية حتى جاء أبو منصور الماتريدي؟ كلا والله، فراجع نفسك في مثل هذا واجعلها عبرة لك، وأنا على التحدي الذي سبق ذكره، أتحدى أن يُثبت أحد عن أبي حنيفة أنه على اعتقاد أبي منصور الماتريدي، فضلًا عن التابعين، فضلًا عن الصحابة، فضلًا عن رسول الله ﷺ بأبي وأمي ﷺ.

فالقوم تلاعبوا بكم وخدعوكم باسم المذهب الحنفي، وبتقليد بعضكم بعضًا في المجتمع الذي نشأتم فيه، أو تعظيمكم لبعض كبرائكم، وكلما أراد أحد منكم أن يُخالف قالوا له: أتخالف أبا منصور الماتريدي إمام الهدى؟ فيُعظمون الأمر حتى تصبح كالأعمى تنقاد لهم وتسير في طريق لو كنت مبصرًا لما رضيته.

العنصر الثالث: قد تقدم في الدرس السابق من المقدمات كلمات أئمة المذاهب الأربعة، والسلف على ذم علم الكلام، وأن العلماء مجمعون على ذلك، وقد قال الإمام الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال وأن

يُطاف بهم بين العشائر والقبائل ويُقال: هذا جزاء من أقبل على الكلام وترك الكتاب والسنة. راجع بنفسك كتاب (التوحيد) للماتريدي، ستجده كله قائمًا على علم الكلام والفلسفة، هذا والله لو أدركه الشافعي لحكم عليه بالجلد كما تقدم، فإذن راجعوا أنفسكم، إن الحياة واحدة وليست فرصة للتجارب، وإنما هي حياة واحدة.

العنصر الرابع: أتعلمون أيها الماتريدية المسلمون أن الماتريدية يؤثِّمونكم؟ يقولون: إن من قلد في الاعتقاد فهو آثم، فتقول له: كيف أستطيع أن أخرج من هذا الإثم؟ قالوا: لابد أن تعرف دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ثم تقول: لا إله إلا الله، ما هذا الدليل؟ اشرحه لي؟ ثم هو نفسه وكثير منهم لم يفهمه فضلًا عن أن يفهِّمه لك، تركوا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤] واشتغلوا بمثل هذا، تركوا الأدلة الكثيرة كقوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [البقرة: ٨٣] وكقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللهَ﴾ [آل عمران: ٦٤] إلى غير ذلك من الأدلة، وأشغلوكم بعلم الكلام ودليل الأعراض وحدوث الأجسام، أتدري ما نتيجة دليل الأعراض وحدوث الأجسام؟ وما نتيجة دراسته وتفهمه وهي أن تقتنع بأن الله خالق غير مخلوق، وهذا الذي فُطرنا عليه، لذلك الله سبحانه لم يُورد علينا الآيات في هذا إلا قليلًا للإلزام بالأمر المهم وهو إفراد الله بالعبادة، قال سبحانه في أوائل سورة البقرة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ لاحظ أنه دعانا إلى عبادته أي إفراده بالعبادة، لا دعاء، ولا نذر، ولا طلب للاستغاثة، ولا طلب المدد ولا غير ذلك من العبادات إلا لله وحده، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ

الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

ذكر لنا توحيد الربوبية وإفراد الله بالعبادة الذي قد يدل عليه دليل الأعراض وحدوث الأجسام، وقد لا يدل عليه، ولم يذكره لذاته وإنما ليُعبد الله وحده، قال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ قال الإمام ابن كثير الشافعي: الخالق لهذه الأشياء هو المستحق للعبادة.

إذن غاية ما في هذا الدليل -إن فهمته وإن كان الملقن لك فاهمًا له- أن يصل إلى هذه النتيجة وهو أن الله هو الخالق، هذا الأمر البدهي يُقر به حتى أبو جهل وأبو لهب، قال الله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [الزمر: ٣٨] وقال: ﴿لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] فهم مقرون بهذا ولم ينفعهم، وإنما المعركة بين الأنبياء وقومهم ليس في هذا وإنما في إفراد الله بالعبادة.

فأرجوكم أفيقوا ولا يخدعنكم هؤلاء بمثل هذه الأمور.

الأمر الثامن: مناقشة شيخ الأزهر في المؤتمر الذي حضره عن أبي منصور الماتريدي في سمرقند.

قد ألقى شيخ الأزهر كلمة في عشرين دقيقة، والكلمة موجودة باليوتيوب، وأكثرها في موضوع آخر لا علاقة له بأبي منصور الماتريدي، صدقني مع قصر الكلمة إلا أن أكثرها لا تعلق له بأبي منصور الماتريدي، فتكلم في موضوع آخر، ثم لما شعر بهذا بعدُ حاول أن يربط ما تكلم فيه بموضوع أبي منصور الماتريدي بربط من دقق فيه علم أنه لا شيء، لكنه هكذا فعل!

فالمقصود أنه ألقى هذه الكلمة ولم يُخصص فيما يتعلق بأبي منصور الماتريدي إلا الشيء القليل كما تقدم، ولي مع هذه الكلمة مناقشات أسأل الله أن

يشرح صدر شيخ الأزهر لها وأن يهديه وأن يعز به التوحيد والسنة وكل سامع لها يا رب العالمين.

الأمر الأول: في ثنايا كلامه قال: أهل السنة هم الأشاعرة والماتريدية، وأهل الحديث من المذاهب الأربعة، وأهل السلوك -يريد بهم الصوفية- وأهل اللغة. ثم في موضع آخر عاد وقال: أهل الحق هم الأشاعرة والماتريدية. إذا سمعت هذا الكلام كأنه يريد أن يقول: أهل الحق هم الأشاعرة والماتريدية، لكنه جاء بهذا الكلام الفضفاض، وإلا هذا الكلام عليه مؤاخذات منها أنه

ذكر أهل الحديث والماتريدية والأشاعرة وأهل اللغة، وهذا لا يصح؛ لأن مقتضى ذكر هذه الطوائف في هذا المؤتمر أن يكونوا واحدًا في اعتقادهم، فإن كان أهل الحديث موافقين للماتريدية في اعتقادهم فهم لا يخرجون عن كونهم أشاعرة أو ماتريدية، فلماذا أفردتهم؟ وإن كانوا مغايرين لهم فكيف جعل الحق متعددًا؟ وقد تقدم في المقدمات أن الحق واحد لا يتعدد.

ومثل ذلك يقال في أهل اللغة، بل يقال: ما علاقة أهل اللغة بهذا الباب؟ فإنه يتكلم باللغة المؤمن والكافر بل كفار قريش أهل لغة فإذن لا علاقة للغة بالاعتقاد فإن اللغة مبحث آخر، ونحن نتكلم عن العقيدة، فإذن في كلامه خلط.

بل وفيه تناقض وقد تقدمت الإشارة إليه، فإما أن يُصرح بأن أهل الحديث مغايرون للماتريدية والأشاعرة في الاعتقاد فكيف يكونون من أهل الحق؟ وقد ذكر شيخ الأزهر هذا الكلام الطويل حتى لا يقال إنه حصر الحق في الماتريدية والأشاعرة، لكن كما نُقل عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: ما أسر عبد سريرة، إلا

أظهرها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه، وذلك أنه فلتت منه بعد فقال: أهل الحق هم الأشاعرة والماتريدية، فحصر الحق فيهم.

-**الأمر الثاني**: ذكر شبابًا تكفيريين من الخوارج واستنكر عليهم تكفيرهم، وهذا حق فالأمة كلها متفقة على الاستنكار على هؤلاء وعلى تكفيرهم بغير حق، ثم عاب عليهم أنهم حصروا الحق في أنفسهم، وفي هذا نظر من وجهين:

الأول: ما عبت عليه غيرك وقعت فيه، فقد حصرت الحق في الماتريدية والأشاعرة.

الثاني: لا ينبغي لأحد أن يعيب على غيره حصر الحق في طائفة، بل ينبغي لمن كان ذا علم ومعرفة أن يعيب نسبة الباطل إلى الحق، وحصر الحق في الباطل، بل ينبغي أن يشدد على حصر الحق فيما دلت عليه الأدلة، فإن أهل الحق فرقة واحدة، ونسبة الحق لأهل الحق، وحصره فيهم ليس مذمومًا، وقد فعله النبي ﷺ فيما أخرج الشيخان من حديث المغيرة بن شعبة، ومعاوية بن أبي سفيان، أن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق» فحصر الحق في طائفة واحدة، فهذا ليس مذمومًا، وإنما المذموم أن تحصر الحق في أهل الباطل، لا أن تحصر الحق في أهل الحق، لأن أهل الحق فرقة واحدة، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟

ثبت عند أحمد وأبي داود من حديث معاوية بن أبي سفيان أن النبي ﷺ قال: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة» فإذن أهل الحق فرقة واحدة، الذي يعيب حصر الحق في طائفة واحدة هم الفلاسفة وتبعهم الليبراليون والعلمانيون الذين يقولون لا يوجد أبيض وأسود، ولا يجب أن نكون أحادي التوجه.

فيقال: بلى، المسائل التي حُسمت شرعًا كمسائل العقائد فنحن أحادي التوجه فيها ما بين أبيض وأسود، أما المسائل الفقهية التي فيها خلاف بين أهل

العلم فكلما كان الرجل أعلم استطاع أن يجزم بالحق فقد تظهر له من الأدلة ما لا يظهر لغيره، لذا في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير أن النبي ﷺ: فكلما اتسع علم الإنسان قلت المتشابهات، وكلما قل علم الإنسان كثرت المتشابهات.

الأمر الثالث: أؤكد ما تقدم ذكره عن الشباب الخوارج، عاب عليهم أنهم تكفيريون وسفكوا الدماء وأنهم خوارج، فكأنه يرمي إلى غير الأشاعرة والماتريدية أنهم تكفيريون مقرون لهؤلاء الشباب.

فيُقال له: إن كنت تقصد من يُرمى بألقاب السوء كالوهابية، فكن شجاعًا وأفصح، من تسميهم بالوهابية أو بالتيمية ...إلخ، ليرد عليك ويبين أنهم أشد الناس محاربة للتكفير بغير حق، وكلامهم كثير في هذا، وينبغي أن يُعلم أن التكفير نوعان، الأول تكفير بالحق، والثاني تكفير بالباطل، وكل علماء الأمة الإسلامية مجمعون على هذا، والدليل ما دونته كتب المذاهب الأربعة في كتبهم بباب حكم المرتد، وقد تكلم فيه العلماء فكفروا، فكفر الإمام الشافعي حفصًا الفرد لما رأى ما عنده من الكلام الكفري الذي أخذه من المتكلمين، وتكلم الإمام الشافعي في كتابه (الأم) عن التكفير في باب حكم المرتد، وتوارد على هذا علماء المذاهب الأربعة، فالتكفير بحق محمود، والمذموم هو التكفير بالباطل.

لذا في الصحيحين من حديث أبي هريرة وغيره، أن النبي ﷺ قال: «من قال لأخيه يا كافر، فإن كان كما قال وإلا حارت عليه» إذن إن كان التكفير بحق فهو محمود وإن كان بباطل رجع إلى صاحبه.

والعجيب أن التكفير بالباطل عند الأشاعرة، فعند الأشاعرة قولٌ بأن المقلد في باب الاعتقاد كافر وبعبارة تقريبية: من لا يحفظ دليل الأعراض وحدوث

الأجسام وما يدل عليه وأمثاله فهو كافر، هذا قول عندهم والقول الآخر أنه آثم وهذا ما لا يقره أهل السنة مما يسميهم هو وغيره بالوهابية فكتبهم موجودة وشاهدة على أنهم لا يكفرون إلا بما كفر الله ورسوله ﷺ ويأتون بالأدلة في التكفير، ويفرقون بين النوع والعين ويشددون في تكفير المعين ما لم يشددوا في النوع.

ومن كلمات شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في (الدرر السنية) قال: وإن كنا لا نكفر من يعبد الصنم على قبر عبد القادر والبدوي لعدم وجود من ينبههم. ونقل هذا حفيده عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في الدفاع عنه في كتابه (مصباح الظلام)، فإذن مع الجهل لم يكفر المعين، مع أنه يصرح كثيرًا هو وغيره من أئمة الإسلام أن من صرف عبادة لغير الله فهو كافر، لكن هذا نوعًا، أما العين فلابد من توافر الشروط وانتفاء الموانع.

الأمر الرابع: قال: كُتب الخلود لمذهب الأشاعرة والماتريدية لسببين:

السبب الأول: اعتناؤهم بالعقل والنقل، فقد اعتنوا بالأمرين ولم يهملوهما. فيقال: أنت ما بين كاذب أو جاهل، وكما قال القائل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ❊❊❊ وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

أما قرأت (الأربعين) للرازي؟ أما مرَّ عليك في دراستك القديمة في الأزهر وأنت تتبجح بهذه الدراسة في كلمتك القانون الكلي وهو يصرح أن العقل مقدَّم على النقل، فجعلوا العقل مقدمًا على النقل؟ فكيف تقول إنهم جمعوا بين الأمرين؟ كلا والله بل جعلوا الشرع تبعًا للعقل، وجعلوا الأصل هو العقل، هذا أمر.

السبب الثاني: قوله: إن الأشاعرة والماتريدية لم يأتوا بشيء جديد وإنما هم امتداد لما عليه النبي ﷺ والسلف. وهذ خطأ ولتعرف هذا يقينيًا فأنا أتحداه وأتحدى من هم على عقيدته أن يُثبتوا عن رسول الله ﷺ وصحابته الكرام شيئًا

يدل على دليل الأعراض وحدوث الأجسام، وعلى نفي الصفات الفعلية، وعلى أن الله ليس في السماء، وأن الله لا يتكلم بصوت، وأن الكلام نفسي لا لفظي، إلى غير ذلك من عقائدهم البدعية.

والله ما عرفتها الأمة إلا لما ظهرت هذه الطوائف البدعية، فكيف تُنسب إلى النبي ﷺ؟ أما تخشى مغبتها؟ تريد أن تُسلم أبا منصور الماتريدية وأبا الحسن الأشعري وأن ترفع من شأنهم، فتنسب باطلهم إلى كتاب الله وإلى سنة النبي ﷺ وإلى السلف؟

ثم أئمة الأشاعرة يُصرحون ويقولون إن هذا التفصيل في الاعتقاد ليس موجودًا عند السلف، لذا يقولون: لك مع أحاديث الصفات طريقتان، إما التفويض وهذه طريقة السلف، أي: لا يوجد عند السلف التصريح بالدقائق هذه، وإما التأويل وهي طريقة الخلف، فيقولون: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم، بل الجويني في كتابه (النظامية) صرح أن هذه كلها ليست عند السلف، وبيَّن أن طريقة السلف هي الصحيحة، وهذا اعتراف رأس من رؤوسهم، فهل يفيق؟

ثم يقال: لنفرض أنه كُتب لها البقاء، فيقال: إن بقاء الشيء ليس مدحًا له دائمًا، فإنه لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه، فقد يبقى الحق ويبقى الباطل، وقد تكفل الله ببقاء الحق وبيَّن أن أهل الحق قلة.

أخرج مسلم من حديث أبي هريرة وابن عمر أن النبي ﷺ «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ» وفي حديث أبي هريرة قال: «فطوبى للغرباء» فكلما تأخر الزمن قلَّ أهل الحق وكثر أهل الباطل.

أخرج البخاري من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه» فكونها بقت لا يعني شيئًا، ألم تكن المعتزلة قبل الأشاعرة وإلى الآن باقية، فهل تقول كُتب لها الخلود لأنها ممتدة من السلف؟ وأنتم تُضللون المعتزلة؟ أم ماذا تقول؟

فلذلك هذا الكلام أشبه ما يكون بكلام إنشائي ساقط لا يُعوِّل عليه منصف ولا عاقل

الأمر الخامس: يقول: لا يمكن أن يقف حمام الدماء إلا بمذهب الماتريدي والأشعري، وأن التكفير عند الشباب لأنهم ليسوا على مذهب الماتريدية، والأشاعرة، فلو كانوا على مذهب الماتريدية والأشاعرة لما صاروا تكفيريين.

فيقال: هذا كلٌّ يدعيه، حتى من تسميهم بالوهابية -إن صح هذا- يقولون مثل هذا ويبرهنون عليه بما يقنع لا بالدعاوى المجردة كما تفعلون، فإنهم يقررون بأن هناك فرقًا بين النوع والعين وأن المعين لا يُكفر إلا بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع، وقد تقدم النقل عن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهم صرحوا بهذا، لكن أنتم منكم من يُكفر العوام لأنهم مقلدون في باب الاعتقاد ولا يعرفون دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ومنكم من يؤثم العامي عينًا ولا يكفره، لكنهم لم يضللوا أولئك، فأنتم ما بين أمرين، إما أن تروا أن قولهم سائغ أو أن قولهم صواب، وهذا ليس موجودًا عند سلف هذه الأمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ولا عند من تسمونهم بالتيميين والوهابيين.

فالمقصود أن هذا الزعم باطل ولا يُلتفت إليه، ثم يقال ايضًا: هؤلاء الشباب التكفيريون الخوارج الضلال، ما سلكوا مسلكهم الضال إلا لزعمهم أنهم يتبعون الدليل، لذلك يستدلون بالآيات، وهذا لا يمكن أن تعالجوه أنتم، لأنكم خاوون وعن الدليل من الكتاب والسنة فارغون، فلا يمكن أن تقنعوا هؤلاء الشباب

والأمة، فإنه لا يمكن أن يُقنعهم إلا من يحاربهم بالسلاح النبوي، الذي به يزعمون أنهم متمسكون بالحق، فو الله لا يرجعون عن باطلهم بدليل الأعراض وحدوث الأجسام، والله لا يرجعون بالتأويل، ولا بالتفويض، ولا بقول إن الله ليس داخل العالم ولا خارج العالم، ولا متصلًا به ولا منفصلًا عنه، وإنما يرجعون بالدليل من الكتاب والسنة لمن أراد الله له الهداية.

ثم أليس العثمانيون ماتريدية؟ وهم من نشر الماتريدية في العالم الإسلامي لقرون؟ ألم يسفكوا دماء أهل السنة في الدولة السعودية الأولى؟ فقد سفكوها ولم يُراعوا كبيرًا في السن، ولا امرأة، لقد انتهكوا الأعراض، وسفكوا الدماء، ويتموا الأطفال، ورملوا النساء، وهدموا الدور، وهم ما تريدية! ولم يدفعهم إلى ذلك إلا اعتقادهم الضال، ولا أستبعد أنهم كفروا الجميع، وقد يكون من شبههم: أن هؤلاء لا يعرفون دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

الأمر السادس: قال: لا يوجد مذهب لا يكفر بالكبائر إلا الماتريدية والأشاعرة.

والله لا أدري ما أقول؟ .... تقدم أن عندكم طائفة تكفر بالتقليد في دليل الأعراض وحدوث الأجسام، فإن قلت ليس كل الأشاعرة كذلك، فيقال: صحيح، لكن الطائفة الأخرى من الأشاعرة لا يُنكرون على أولئك ويُضللونهم، ولا يعدونهم تكفيريين، بل يجعلون قولهم سائغًا، هذا أمر.

الأمر الثاني: كل من ليس من الخوارج لا يُكفر بالكبائر، حتى من تتهمه بالوهابية وبالتيمية الذين هم أهل الحق بحق، وأنا مستعد أن أناظر على هذا.

فحصر عدم التكفير بالكبيرة في الأشاعرة والماتريدية، خطأ وبهت قطعًا.

ثم أمر مهم: لماذا لم تذكر في ثنايا كلمتك أن تكفير من استحق التكفير مطلب شرعي؟ خنست ولم تذكر هذا لا من قريب ولا من بعيد، مع أنك تعرف أن هناك حملة ضروسًا في عدم تكفير من يستحق التكفير، وأنت شيخ الأزهر، ثم لماذا لم تذكر أن الشرك الذي هو صرف العبادة لغير الله كفر؟ وتحذر الأمة منه، وأنت ذهبت إلى بلاد سمرقند -أسأل الله أن يعزها بالتوحيد والسنة وجميع بلاد المسلمين- وأنت ترى الشرك في بلادك فضلًا عن بلاد سمرقند، ظاهرًا؟ أين النصح لو كنت ناصحًا؟

الأمر السابع: بالغ فيما روى البخاري من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذاك المسلم»، وجعل هذا الحديث أصلًا في ألا يُكفر أحد، وهذا غلط، فالشريعة يُفسر بعضها بعضًا، والقرآن يُفسر بعضه بعضًا، والسنة يُفسر بعضها بعضًا، وأهل الباطل يتمسكون ببعض ويدعون بعضًا، قال الله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] يؤمنون بالكل، والله يقول: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥].

أسألك يا شيخ الأزهر: رجل صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، وذبح لغير الله والحجة قد قامت عليه، ما حكمه عندك؟ وآخر كذلك صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، وسب الله؟ كما هو شائع عند بعض المسلمين قولهم: يلعن ربك ...إلخ من الكلمات الكفرية والعياذ بالله؟ ماذا تقول؟ هل تقول ليس كافرًا لأنه استقبل قبلتنا؟

كلا، فإن الشريعة يُفسر بعضها بعضًا، فكما أن من صلى بطهارة ثم أحدث انتقضت طهارته، كذلك من أسلم بيقين، ثم وقع فيما يكفر به بيقين كقول كفري

أو فعل كفري أو اعتقاد كفري بعد توافر الشروط وانتفاء الموانع، فإنه يكفر، وهذا دين الله، قال الله عز وجل: ﴿وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] وقال: ﴿قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ. لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦] وأخرج البخاري عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «من بدل دينه فاقتلوه» إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة.

فينبغي أن نكون في التكفير وسطًا، لا نُكفر إلا من كفره الله ورسوله، ثم لا نكفر المعين إلا بعد توافر الشروط وانتفاء الموانع.

الأمر الثامن: زعم في آخر كلمته وهو يشيد بأبي منصور الماتريدي أن يُحيَا مذهب أبي منصور الماتريدي الفقهي.

سلوا شيخ الأزهر، هل لأبي منصور الماتريدي مذهب فقهي؟ يا شيخ الأزهر إنه ليس لأبي منصور الماتريدي مذهب فقهي انفرد به، ولا اختيارات حققها، ولا أقوال أظهرها، ولا أدلة جلاها، ولا مسائل فقهية وضحها، وإنما هو في المذهب الفقهي على مذهب أبي حنيفة.

ولا أحب أن أطيل في مناقشة كلام شيخ الأزهر، لكن أسأل الله أن يشرح صدره للحق والهدى، وأن يرده للتوحيد والسنة، وأن يرد كل من ضل من المسلمين للتوحيد والسنة، وأن يجمع كلمة المسلمين على التوحيد والسنة، وأسأل الله الذي لا إله إلا هو أن يشرح صدور الماتريدية والأشاعرة ليرجعوا للحق، وأن يشرح صدور أهل السنة ليثبتوا على السنة وأن يتمسكوا بها، وأن يُقوي المسلمين، ويكسر الكافرين، ويُهلك الرافضة إنه القوي العزيز.